دراسة تحليلية لتطورالتحول الرقمي في مصر و أثره علي الاستثمار الاجنبي المباشر

جيهان حسانين سليمان
باحث دكتوراه اقتصاد كلية السياسة والاقتصاد جامعة السويس
اشراف

أ.د/ أحمد صبري أبو زيد
أستاذ الاقتصاد – جامعة الينوي
الولايات المتحدة الأمريكية
الجامعة الأمريكية
القاهرة

د/ حمادة صلاح يوسف
مدرس الاقتصاد
كلية السياسة والاقتصاد
جامعة السويس

الملخص:

يُعد التحول الرقمي أحد أهم التوجهات العالمية في العصر الحديث، حيث يشهد العالم تطورات تكنولوجية متسارعة تؤثر على مختلف القطاعات الاقتصادية و تظهر اهميه التحول الرقمي في دوره في خلق بيئة مشجعه لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الامر الذي يخدم برامج التنمية الاقتصادية وذلك لأنه قائم علي المعلوماتية والشفافية الامر الذي يؤدي الي تزايد الثقة في الاقتصاد وبالتالي يصبح مناخ ملائم لجذب الاستثمارات الاجنبية لمواجهه الفجوة الاستثمارية الامر الذي سيكون له كبير الاثر في زياده معدل الانتاجية علي المدي الطويل وتحقيق معدلات أعلي للنمو و التنمية الاقتصادية. لذلك يهدف البحث الي دراسة تطور التحول الرقمي في مصر ومدي أثره علي جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وفي سبيل تحقيق هذا الهدف و تماشيا مع طبيعة الموضوع تم الاعتماد علي المنهج الاستقرائي التحليلي الذي يستخدم في ملاحظه الظواهر وتجميع البيانات والمعلومات وتحليلها اي يبدأ بالتعرف علي الجزئيات للوصول للنتائج الكلية وقد توصل البحث الي مجموعة نتائج أهمها التحول الرقمي اصبح ضرورة ملحة يفرضها التطور المتسارع في استخدام وسائل تكنولوجيا

المعلومات ونظرا لفوائده في تحسين كفاءة المؤسسات والشركات وتحسين بيئة الاعمال وتسهيل الاجراءات وتعزيز الشفافية اصبح يمثل مصدر جذب للاستثمار الاجنبي المباشر - ان تطبيق منظومة التحول الرقمي في مصر مازالت حديثة العهد بالاستثمار بمعني ان خدمات الاستثمار مازالت تتحول وتنتقل من الخدمات المميكنة الي الخدمات الالكترونية الي يتم توفيرها عن بعد وكذلك الحال للعملية الانتاجية للمشروعات الاستثمارية مازالت تبحث اليات لتحويلها الي مشروعات رقمية - تعد الهجمات الالكترونية من ابرز المخاطر الامنية التي تواجهه التحول الرقمي لذلك وجب تعزيز التشريعات اللازمة لمواجهه هذه المخاطر ومن هذه التشريعات سرعة اصدار اللائحة التنفيذية لحماية البيانات .وقد أوصي البحث بالعديد من التوصيات أهمها اصدار كافة التشريعات المنظمة للمعاملات الالكترونية بما ينظم حقوق وواجبات المستثمرين والدولة المضيفة هذا الاجراء يدعم ثقة المستثمرين الاجانب في نظام الدولة المضيفة وبالتالي زيادة الفرص الاستثمارية - تعزيز الربط الالكتروني بين الجهات الفاعلة في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والهيئة العامة للاستثمار ومراكز خدمات المستثمرين المنتشرة في جميع انحاء مصر والمستثمرين المحليين والاجانب وذلك لدعم الاستثمار المحلي والاجنبي .

الكلمات الدالة : التحول الرقمي –الاستثمار الاجنبي المباشر – مصر

An analytical study of the development of digital transformation in Egypt and its impact on foreign Direct Investment.

Abstract:

Digital transformation is one of the most important global trends in the modern era, as the world witnesses rapid technological developments that affect various economic sectors،The

importance of digital transformation is evident in its role in creating an environment conducive to attracting foreign direct investment (FDI), which serves economic development programs. This is because digital transformation is based on information technology and transparency, which leads to increased confidence in the economy and, consequently, creates a favorable climate for attracting foreign investment to address the investment gap. This will have a significant impact on increasing productivity in the long term and achieving higher rates of growth and economic development. Therefore, the research aims to study the development of digital transformation in Egypt and its impact on attracting FDI.

. In order to achieve that goal and in line with the nature of the topic, the analytical inductive approach was relied upon, which is used in observing phenomena and collecting and analyzing data and information, i.e. it begins with identifying the details to reach the overall results. The research reached a set of results, the most important of which is that digital transformation has become an urgent necessity imposed by the rapid development in the use of information technology. Due to its benefits in improving the efficiency of institutions and companies, improving the business environment, facilitating procedures, and enhancing transparency, it has become a source of attraction for foreign direct investment. - The implementation of the digital transformation system in Egypt is still new to investment,

meaning that investment services are still transforming and moving from automated services to electronic services that are provided remotely. The same is true for the production process of investment projects, which are still looking for mechanisms to transform them into digital projects. - Cyber attacks are among the most prominent security risks facing digital transformation, so it is necessary to strengthen the necessary legislation to confront these risks. Among these legislations is speed. Issuing executive regulations for data protection. The study recommended several key recommendations, most notably issuing all legislation regulating electronic transactions, including the rights and duties of investors and the host country. This measure enhances foreign investors' confidence in the host country's system, thereby increasing investment opportunities. Strengthening electronic connectivity between actors in the information and communications technology industry, such as the Ministry of Communications and Information Technology, the General Authority for Investment, and investor service centers spread throughout Egypt, with local and foreign investors, to support local and foreign investment.

Keywords: Digital Transformation - Foreign Direct Investment – Egypt.

المقدمة:

ان ثوره المعلومات هي القوه الحالية والقادمة وقد احدثت هذه الثورة تغير في المفاهيم السائدة في بيئة الاعمال والاقتصاد واساليب تنفيذ الانشطة الاقتصادية وانتجت نوعا جديدا من الاقتصاد عرف بالاقتصاد الرقمي او اقتصاد المعلومات الذي ادي الي الغاء الحواجز المكانية المبنية علي بعد المسافات الجغرافية والحواجز المادية المتمثلة في ظهور ما يعرف بالمنتجات الرقمية اي اقتصاد بلا حدود وتحويل النشاط الاقتصادي من نشاط عادي الي نشاط افتراضي الامر الذي ساهم في احداث تغيرات جوهريه في هيكل الاقتصاد وارساء بنود نظام جديد هو الاقتصاد الرقمي الذي اصبح نمط اقتصادي متطور ومرتكز علي المعرفة والتكنولوجيا

هذا ويشير الاقتصاد الرقمي الي ذلك الاقتصاد القائم علي استخدام التكنولوجيا الرقمية المتمثلة في شبكات الاتصالات والمعلومات وقد ترتب علي حيازة الدول المتقدمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمهارات التي تطلبها هذه التكنولوجيا اعطاء الدول المتقدمة افضليه اقتصاديه واجتماعيه كبيره واحداث فروق بينها وبين الدول التي لأتطبق هذه التكنولوجيا سمي بالفجوة الرقمية والتي تمخض عنها اعاده توزيع الثروة في صالح القادرين علي الحصول علي المعرفة بل انها تتسبب في ظهور نوع جديد من الفقر وهو الفقر المعلوماتي الامر الذي يؤدي الي تراكم الثروة لصالح مالكي البرمجيات واصحاب حقوق الملكية الفكرية بدلا من مالكي العقارات .

لذلك تعتبر ثوره المعلومات والاتصالات هي القوه الدافعة لجميع الدول وقد اسهمت في توسيع دائرة حجم التبادل التجاري بين الدول واضحي الاقتصاد العالمي يعتمد علي تجاره الكترونيه تنافسيه واسعه ولم يعد تبني اتجاه التحول نحو الاقتصاد الرقمي خيارا من عده خيارات يمكن الاخذ بها بل غدا ضرورة للبقاء وتضييق الفجوة الرقمية لبناء اقتصاد يتسم بالسرعة والتنافسية ويساهم في تفعيل التنمية الاقتصادية .

وتأسيسا علي ما تقدم وفي اطار سعي مصر الي ترتيب اولويات مصالحها الاقتصادية سعت الحكومة المصرية الي وضع استراتيجية طموحه للتحول الي الاقتصاد الرقمي من خلال تنميه قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اطار استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ والانتقال الي مجتمع المعلوماتية لزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المصري وتحقيق اهدافها الاقتصادية التنموية ومنها جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم العوامل الرئيسية للنمو الاقتصادي بالإضافة الي ان تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر غالبا ما يكون مصحوب بنقل التكنولوجيا مما يساهم في زياده الإنتاجية والدفع بالاقتصاد المصري للتوجه نحو تطوير اشمل للنمو الاقتصادي .

مشكلة البحث:

يعاني الاقتصاد المصري من فجوه استثماريه بين ما هو مطلوب من الاستثمار و ما هو محقق وتحتاج الي مصر الي التطوير المستمر في قدرتها علي جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وفي ظل تزايد التنافس بين دول العالم علي جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وسعي العديد من الدول الي تحسين ميزتها التنافسية وتقديم حوافز مشجعة للمستثمرين الاجانب قد تزايد الاهتمام العالمي بالتحول الرقمي نظرا لما حققه من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية ومنها توفير العوامل الداعمة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

ويعد التساؤل الرئيسي لهذا البحث ما مدي تطور التحول الرقمي في مصر وما هو أثره علي جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ؟

اهداف البحث :

يهدف البحث الي دراسة تطور التحول الرقمي في مصر ومدي أثره علي جذب الاستثمار الاجنبي المباشر

اهميه البحث:

تكمن اهميه البحث في توضيح الدور الذي يقوم به التحول الي الاقتصاد الرقمي في كفاءه اداء الاعمال في بعض المجالات الاقتصادية واظهار اهميه الاقتصاد الرقمي

ودوره في خلق بيئة مشجعه لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الامر الذي يخدم برامج التنمية الاقتصادية وذلك من خلال اظهار كون الاقتصاد الرقمي قائم علي المعلوماتية والشفافية الامر الذي يؤدي الي تزايد الثقة في الاقتصاد وبالتالي يصبح مناخ ملائم لجذب الاستثمارات الاجنبية لمواجهه الفجوة الاستثمارية الامر الذي سيكون له كبير الاثر في زياده معدل الانتاجية علي المدي الطويل وتحقيق معدلات أعلي للنمو و التنمية الاقتصادية.

منهج البحث:

تماشيا مع طبيعة الموضوع ومن اجل دراسة هدف البحث وتحقيقه وجب الاعتماد علي المنهج الاستقرائي التحليلي الذي يستخدم في ملاحظه الظواهر وتجميع البيانات والمعلومات وتحليلها اي يبدأ بالتعرف علي الجزئيات للوصول للنتائج الكلية .

الدراسات السابقة :

١-الشيماء السيد عبد الشافي ،٢٠٢٤

(دور التحول الرقمي في تحسين مناخ الاستثمار في مصر(دراسة مقارنة) ،رسالة دكتوراه ،كلية التجارة جامعة عين شمس

هدفت الدراسة الي_التحقق من مدي أهمية التحول الرقمي في تحسين مناخ الاستثمار في مصر ودول المقارنة وتوضيح مفهوم التحول الرقمي ومناخ الاستثمار وأهم المؤشرات المستخدمة في القياس وفي سبيل تحقيق هذه الاهداف اعتمدت الدراسة علي العديد من المناهج البحثية مثل الاستقرائي لعرض المفاهيم النظرية المتعلقة بمتغيرات الدراسة وكذلك المنهج التحليلي لمعالجة البيانات المتعلقة بمؤشرات القياس المتعلقة بالتحول الرقمي ومناخ الاستثمار واخيرا المنهج المقارن لبحث أداء دول المقارنة للتعرف علي الجهود المبذولة للتوصل الي افضل ممارسات وكيفية استفادة مصر من هذه الدول.

٢-عمرو حمدي متولي، (٢٠٢٣)
"امكانية التحول من الاقتصاد النقدي الي الاقتصاد الرقمي في مصر (دراسة مقارنة)
رسالة دكتوراه ،كلية التجارة جامعة عين شمس
وهدفت الدراسة الي اجراء دراسة تحليلية لتقييم تجربة مصر في التحول من الاقتصاد النقدي الي الاقتصاد الرقمي ومقارنة التجربة المصرية بتجارب الدول الأخري و قياس أثر التحول الي الاقتصاد الرقمي علي نمو الاقتصاد المصري وقد اعمدت الدراسة في تحقيق الأهداف السابقة علي استخدام منهج تحليلي مقارن وايضا منهج كمي لقياس أثر الاقتصاد الرقمي علي النمو الاقتصادي وقد خلصت الدراسة الي مجموعة من النتائج والتوصيات اهمها ان استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لها مردود ايجابي علي النمو الاقتصادي في مصر مما استوجب زيادة الاهتمام بهذا القطاع من خلال توسيع شبكات الاتصالات والاهتمام بالبنية التحتية التكنولوجية والاعتماد علي الطرق الحديثة في الادارة والتسويق لتحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي .

٣- شريف كامل،(٢٠٢١)

. The potential impact of digital transformation on Egypt
وقد تناولت الدراسة الاثار المحتملة للتحول الرقمي علي مصر وقد أوضحت الدراسة انه خلال فتره جائحه كورونا و بسبب تداعياته المختلفة على المجتمع ، تغير الكثير في سلوك وموقف العديد من المصريين تجاه تبني التكنولوجيا ونشرها والتكيف معها حيث اشارت الي ان التحول الرقمي اعطي فرصًا لمصر للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تأثيرها علي النمو و التنمية الاقتصادية

وقد تناولت الدراسة تأثير التحول الرقمي على مختلف القطاعات الاقتصادية والصناعات ، بما في ذلك على سبيل المثال الخدمات المالية ، البيع بالتجزئة ، الرعاية الصحية ، الزراعة ، التصنيع ، التعليم ، السياحة ، الإعلام هذا وقد خلصت الدراسة الي مجموعة توصيات منها وضع خطة لدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

بشكل فعال في مختلف القطاعات الاقتصادية و تشجيع القطاع الخاص في مختلف الصناعات على تطوير بنيته التحتية الرقمية من خلال التعليم والتعلم مدى الحياة وايضا تقليل تكاليف الاتصال والضرائب على أجهزة الوصول للتكنولوجيا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٤-Elena .g.kiseleva،(٢٠٢٠)

The impact of digital transformation on the investment - potential of Russian citis, 2020

والتي تهدف الي معرفة تأثير التحول الرقمي في امكانيات الاستثمار المحتملة للمدن الروسية وبيان أثر العوامل الرقمية في جذب الاستثمار حيث تمثل القدرات الرقمية مجموعة من المعلومات وتقنيات الاتصال التي تحسن جودة القرارات الاستثمارية واستخدمت الدراسة مجموعة من المؤشرات للتعبير عن الامكانات الرقمية وهي المعلومات والاتصالات والحكومة الرقمية والاعمال الالكترونية و البنية التحتية التكنولوجية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الكمي لدراسة العلاقة ين المتغيرات وقد خلصت الدراسة الي ايجابية العوامل الرقمية في جذب الاستثمارات الي المدن الروسية وخاصة مدينه سان بطرسبرج خلال فتره الدراسة وهي من(٢٠١٢- ٢٠١٨)

٥- السيد صلاح الدين سيد (٢٠٢٠)

"اقتصاد المعرفة ودوره في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة تحليلية مقارنة للاقتصاد المصري "

هدف البحث الي تحديد مفهوم اقتصاد المعرفة وما الفرق بينه وبين الاقتصاد التقليدي وما هي عوامل ظهوره وتحليل مؤشرات المعرفة والاستثمار الاجنبي في مصر ومقارنتها بالدول الاكثر جذبا للاستثمار الاجنبي وتحليل كيفية دعم اقتصاد المعرفة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر وقد اعتمد البحث في تحقيق الاهداف السابقة علي المنهج التحليلي المقارن لمصر ومجموعة من الدول ،وقد توصل البحث الي مجموعة من النتائج أهمها يتطلب التحول الي اقتصاد المعرفة توفير الحوافز الاقتصادية المشجعة والنظم المؤسسية الداعمة للابتكار والبحث والتطوير والبنية الرقمية و

وتحتاج مصر الي تعزيز مؤشرات اقتصاد المعرفة وزيادة الاهتمام بتحسين التعليم ودعم البحث العلمي الامر الذي يضمن وجود الكوادر البشرية المؤهلة لقيادة اقتصاد المعرفة والاستفادة منه وقد توصلت الدراسة الي يجب علي مصر تطوير الاطر المؤسسية الجاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر من خلال العمل علي تعزيز الشفافية والحد من الفساد وانفاذ العقود وتطوير العنصر البشري وتشجيع ريادة الاعمال .

٦-أماني فاخر ،(٢٠١٦)

The Impact of investment in ict sector on foreign direct investment: applied study on Egypt.

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو بحث آثار الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية من خلال تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من ١٩٩٥ – ٢٠١٤) حيث أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واحدة من أهم الأدوات التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر من خلال تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المحددات الأخرى التي لها تأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوصلت الدراسة الي وجود علاقة ضعيفة وغير ذات أهمية بين الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ويرجع السبب الي ضعف البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر مما يجعل التكنولوجيا في هذه المرحلة نتيجة للاستثمار وليس سبب له الامر الذي يختلف عن الدول المتقدمة التي تمتلك بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية.

وتأسيسا علي ماتقدم وبعد الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة التي بينت الأثر الايجابي للتحول الرقمي واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات علي النمو الاقتصادي وتحسين مناخ الاستثمار وان استخدام القدرات الرقمية تحسن من جودة القرارات الاستثمارية وتؤثر بشكل ايجابي علي جذب الاستثمار الاجنبي كما يساهم التحول الرقمي في زيادة كفاءة مختلف القطاعات الاقتصادية وقد تناول الدراسة الحالية تطور التحول الرقمي في مصر ومدي أثره علي الاستثمار الاجنبي المباشر

خطة البحث: من اجل تحقيق هدف البحث وجب تقسيم البحث الي الاقسام التالية:-

القسم الاول :تطور التحول الرقمي في مصر وأهم تطبيقاته

القسم الثاني :الوضع الراهن للاستثمار الاجنبي المباشر في مصر وسبل تحفيزه

القسم الثالث: سياسات واليات تفعيل منظومة التحول الرقمي في مصر واثرها على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر

القسم الاول :تطور التحول الرقمي في مصر وأهم تطبيقاته

تمهيد:

تماشيا مع رؤية مصر ٢٠٣٠ واستراتيجية مصر لتحقيق التحول الرقمي ، شرعت الدولة المصرية بقيادة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في بناء مصر الرقمية ، وفي هذا الاطار تمثل مصر الرقمية رؤية وخطة شاملة ، لذلك تعد بمثابة حجر الأساس لتحويل مصر الى مجتمع رقمي وذلك من أجل تحسين جودة حياة المواطن من خلال تحسين ظروفه المعيشية وتقديم خدمات إلكترونية متعددة من خلال كافة المنافذ الرقمية ، ومن أجل تحويل الحكومة المصرية الي حكومة مترابطة رقميا من خلال ربط الأنظمة الرقمية الحكومية وتحسين العمل داخل الجهاز الإداري للدولة المصرية ليعمل بكفاءة وفاعلية ، بالإضافة الي تمكين الدولة المصرية من الحكومة الإلكترونية وتعزيز قيم الشفافية والمحاسبة والمراقبة لكافة الأعمال من خلال التفاعل والتشارك بين عناصر المجتمع المختلفة وفي هذا الاطار سوف يتناول هذا القسم تطور التحول الرقمي في مصر ، والبنية الاساسية للتحول الرقمي في مصر، واستراتيجية التحول الرقمي في مصر، ومؤشرات التحول الرقمي في مصر وكذلك تطبيقات التحول الرقمي في مصر(رزق،٢٠٢٢).

أولا: مفهوم وخصائص التحول الرقمي :

١- مفهوم التحول الرقمي

التحول الرقمي هو عملية دمج التقنيات الرقمية في جميع جوانب الأعمال والخدمات الحكومية، مما يؤدي إلى تحسين الكفاءة، زيادة الإنتاجية، وتوفير تجارب أفضل للمستخدمين. في مصر، يشمل التحول الرقمي تطوير البنية التحتية التكنولوجية، تحسين الخدمات الحكومية الإلكترونية، وتعزيز الاقتصاد الرقمي.

وفي هذا الصدد سنشير إلي مختلف التعريفات التي تناولت التحول الرقمي وذلك علي النحو الأتي:

تشير التحول الرقمي إلي الترابط الشامل لجميع قطاعات الاقتصاد والمجتمع ،فضلا عن القدرة علي جمع البيانات ذات الصلة وتحليلها وترجمتها إلي أفعال حيث توافر التغيرات مزايا وإمكانيات ، لكنها غالبا ما تطرح مشكلات جديدة تماما (2011 ، MITcenter).

التحول الرقمي هو استخدام التكنولوجيا لتحسين أداء الشركة بشكل كبير أو الوصول إليها -أصبح موضوعا هاما للشركات في جميع أنحاء العالم ، يعمل المسؤولون التنفذيون في جميع الصناعات علي تحويل اتصالات العملاء والعمليات الداخلية وعروض القيمة من خلال الاستفادة من ابتكار التقنيات الرقمية مثل الاجهزة الذكية المدمجة فضلا عن تحسين استخدامها للتكنولوجيا القديمة مثل تخطيط موارد المؤسسسات (علي بن صالح ،٢٠١٨)

التحول الرقمي هو الاستثمار في التكنولوجيا والنماذج التشغيلية المتطورة من أجل تحسين أداء العمل وتقديم خدمات متطورة باستمرار تواكب الاحتياجات المتجددة للعملاء (solis،2014)

ويري (Benkhalifa &hameed ،2018)أن التحول الرقمي ينقسم الي كلمتين (رقمي) وهي مرادفة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات كلمة(تحول) والتي تعني استخدام انواع جديدة من النظم التشغيلية في مجال معين بدلا من تحديث الاساليب والنظم التشغيلية القديمة .

ويعرف التحول الرقمي بأنه استخدام التكنولوجيا الرقمية والتطورات المصاحبة للثورة الصناعية الرابعة بمواقع التواصل الاجتماعي من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات والحوسبة السحابية وانترنت الاشياء والذي افسح المجال لظهور نماذج اعمال جديدة (امال ابراهيم ،٢٠٢١)

ويشير مفهوم التحول الرقمي الي استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحقيق قيمة اكبر وافضل في هيكل الاعمال(morford'2020)

ويعتبر التحول الرقمي عملية انتقال الشركات إلي نماذج الأعمال التي تعتمد علي التقنيات الرقمية لدعم تطوير وابتكار المنتجات والخدمات المعروضة وذلك لتوفير قنوات تسويقية جديدة وفرص عمل تزيد من قيمة منتجاتها سواء كانت سلعة او خدمة(رزق ،٢٠٢٢).

ويعرف التحول الرقمي بأنه عملية سعي المنظمة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكة الانترنت لكي تحسن من اداء المهام والعمليات التي تقوم بها من خلال الاعتماد علي التكنولوجيا والمعلومات الموجودة والقوي البشرية المؤهلة والذي يؤدي بالمنظمة الي تحقيق اهدافها (جميلة سلايمي،٢٠١٩)

كما يعرف التحول الرقمي بأنه عملية انتقال الشركات إلي نموذج عمل يعتمد علي التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات ، وتوفير قنوات جديدة من العائدات وفرضها تزيد من قيمة منتجها

ويرمز التحول الرقمي Dt (digital transformation) الي إجراء تغييرات جذرية تطال نموذج العمل والإجراءات والعمليات ، قد يشمل التحول عملية تغيير المنتج أو

طريقة تقديم الخدمة كليا ، وقد يكون استراتيجيا بتدخل التحول الرقمي في وظائف المؤسسة كلها من المبيعات الي التوريد وتقنية المعلومات (ziyadin&s,2019)

٢-الأعمدة الخمس للتحول الرقمي

يوضح الشكل التالي الأعمدة الخمس للتحول الرقمي والتي تتضمن البنية التحتية والاعمال الرقمية والمهارات الرقمية والاعمال الرقمية والابتكار.

الشكل رقم (١)

الأعمدة الأساسية للتحول الرقمي

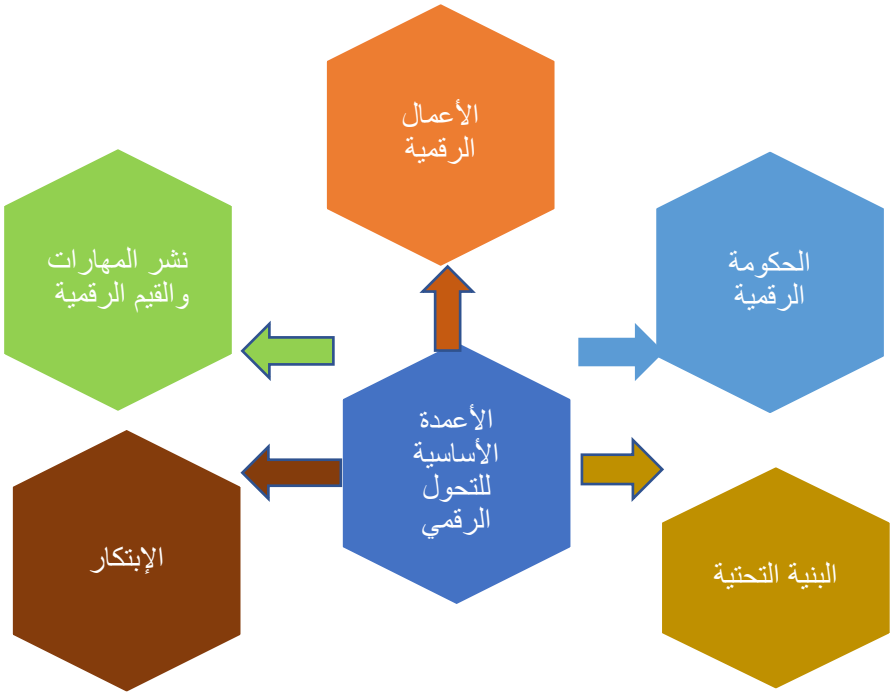

- **الحكومة الرقمية :** يجب أن تكون الحكومة الرقمية قادرة علي تحسين الكفاءة الانتاجية في عملياتها وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وتشجيع الشفافية وتخفيض الفساد من خلال دمج عمليات البنية التحتية مع العمليات الرقمية لتحسين والاسراع في انجاز مشروعات القطاعات الاجتماعية وغيرها.
- **الأعمال الرقمية:** طريقة جديدة لإدارة الأعمال التجارية في العصر الرقمي ، ويتم فيها رقمنة الأعمال الاقتصادية والتجارية والخدمية بفضل التطور التكنولوجي ، حيث يتم تنفيذ بعض أو كل المشاريع رقميا بدلا من الاشكال التقليدية .
- **البنية التحتية :** تعتبر من أهم الجوانب الأساسية التي يجب الاعتماد عليها في عملية التحول الرقمي ، فتشمل توفير شبكة حديثة للأنترنت والاتصالات وأجهزة الاتصال.
- **الابتكار:** استخدام قطاع الأعمال للعديد من التكنولوجيا الرقمية وبصفة خاصة الهاتف المحمول، التجارة الإلكترونية، الذكاء الاصطناعي وغيرها .
- **نشر المهارات والقيمة الرقمية:** تتمثل في جميع النواحي المتعلقة بعلاقات العملاء ، والتعامل مع الثقافة السائدة في المجتمع ونشر قيم جديدة تتلاءم مع التحول الرقمي ، وذلك عبر تدريب وتكوين الموارد البشرية(رزق،٢٠٢٢).

٣-أبعاد التحول الرقمي :للتحول الرقمي عدة أبعاد يمكن حصرها فيما يلي:

-البعد البشري: تعد الموارد البشرية من أهم مقومات التحول الرقمي لأنها من أهم وسائل مواجهة الضغوط والتحديات التي تواجه المؤسسات ، كما أنها تعد من أبرز العناصر التي تقود المجتمعات الي تحقيق التقدم والرقي في الدول وبالأخص الدول النامية ، حيث يعد النقص في الموارد البشرية المؤهلة للتعامل مع العصر الرقمي معوقا للتكنولوجيا الحديثة ، ولتنفيذ برامج التحول الرقمي لابد من خطة لتطوير الكفاءات والقدرات البشرية وتنميتها ، ويكون ذلك بتوظيف كفاءات وقدرات جديدة ذات خبرة ببرامج التحول وبالاستفادة من الوسائل التكنولوجية.

-البعد التنظيمي: وفي اطار ذلك البعد التنظيمي تتطلب عملية الرقمنة تغيرات شاملة في المؤسسة ، وهذا لا يقتصر فقط علي المعدات التقنية وتعين مسؤول عن تكنولوجيا المعلومات فقط ، بل يتعدى ذلك إلي تغيرات عميقة وقرارات استراتيجية مستدامة وثقافة تنظيمية تخدم التحول الرقمي ، ويعتبر الانفتاح والشفافية في صنع القرار أمر ضروري ولاسيما فيما يتعلق بإدخال التقنيات الجديدة ، يجب تقدير المبادرة الشخصية والابتكار والتفكير فيهما ، ويجب تنمية طريقة إيجابية للتعامل مع الأخطاء ، وتوفير أسس أختبار التقنيات الجديدة لتجربة التقنيات الرقمية علميا من قبل الأفراد.

- **البعد التقني:** يتحقق البعد التقني من خلال توفير الاجهزة التقنية(أجهزة الكمبيوتر،الشاشات التفاعلية،الكاميرات..)

٤- مزايا و فوائد التحول الرقمي :

يحقق التحول الرقمي العديد من المنافع للعملاء والشركات والافراد والمجتمع ككل فبالنسبة للفوائد التي يحصل عليها العملاء هي المزيد من المنتجات والخدمات الجديدة وحرية اكبر في الاختيارات بين المنتجات المتنوعة واسعار أقل وتتضح منافع الشركات في فرصة اكبر في دخول اسواق جديدة وزيادة في الكفاءة وخلق قيمة مبتكرة وعلي صعيد المنافع التي يحصل عليها الافراد ستغير الرقمنة نماذج العمل التقليدي من خمس ايام عمل بالاسبوع مع ثماني ساعات يوميا الي المزيد من المرونة في الوقت والمكان للعاملين من خلال العمل عن بعد وبالتالي المجتمع يحصد كل المنافع السابقة من ادارة اكثر كفاءة وفاعلية وخدمات ومنتجات أكثر جودة والقدرة علي مواكبة متغيرات الاعمال عبر اطلاق خدمات جديدة بسرعة ومرونة (رزق،٢٠٢٢)

ويوفر التحول الرقمي العديد من الفوائد الاخري منها:

- خفض التكاليف والجهد لأن الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية يمكن ان يقلل من تكاليف التشغيل من صيانة المعدات ،نفقات الطاقة ونفقات الموارد البشرية

- رفع مستويات الشفافية والحوكمة بما يؤدي الي تقليل الأخطاء وترشيد الانفاق الحكومي.
- استبدال العمليات التقليدية بالرقمية وخلق مناخ جديد من الابداع والتميز والمنافسة.
- بناء نماذج عمل جديدة تساعد علي تبسيط الاجراءات وتقليل وقت تقديم الخدمة.

تحسين الإنتاجية حيث يمكن التحول الرقمي من توفير الوقت وتحسين الكفاءة في القيام بالأعمال مما يؤدي الي زيادة الانتاج وتحسين المنتجات مما يحقق استمرارية الأعمال والخدمات (سلايمي،٢٠١٩).

٥- تحديات ومخاطر التحول الرقمي:

يمكن تقسيم التحديات التي تواجه التحول الرقمي الي :

١- تحديات تنظيمية: متمثلة في عدم وضوح أهداف استيراتيجيات التحول الرقمي وعدم معرفة المنظمين في المؤسسات بالتحول الرقمي ومقاومة الثقافة التنظيمية للتغيير
٢- تحديات تكنولوجية: تتمثل في مدي توفير البني الرقمية المطلوبة لنشر التقنيات الرقمية والتي تعتبر أهم ادوات التحول الرقمي
٣- تحديات ثقافية: وتعبر عن مدي توافر الكوادر البشرية المؤهلة بالمهارات المطلوبة لاستيعاب التقنيات الرقمية وكيفية التعامل معها وتعتبر هذه الكوادر هي العنصر الاهم في عملية التحول الرقمي لانه بدونها ستواجه المؤسسات مقاومة التغيير وممكن ان تؤدي الي فشل استيراتيجيات التحول الرقمي .
٤- التحديات البيئية :زيادة استخدام التكنولوجيا الرقمية كمتطلب للتحول الرقمي يزيد من خطر انبعاث غازات الاحتباس الحراري ونظرا لعدم قدرة المؤسسات عن الافصاح عن الانبعاثات الحرارية بسبب عدم وجود الية لقياس الاثار الكربونية للتقنيات الرقمية مما يعتبر تحدي امام الدول والمؤسسات في تطبيق التحول الرقمي .

٥- التحديات الامنية تمثل أهم المخاطر التي تظهر اثناء تطبيق عملية التحول الرقمي حيث انه ينتقل العمل من عالم مادي الي عالم افتراضي تعمل فيه كل البرمجيات والشبكات ويقل فيه تخزين المعلومات من خلال الفضاء السيبراني وهو الامر الذي يزيد من الهجمات الاليكترونية والانتهاكات الشبكية مما يسبب ضرر للدول ومنظمات الاعمال والافراد ويمس الامن القومي للدول مما يتطلب زيادة الانفاق علي انظمة حماية المعلومات علي الشبكات والاجهزة من أي تهديدات او هجمات وهو ما يطلق عليه الأمن السيبراني ومن أمثلة هذه التهديدات والهجمات الاليكترونية الجرائم الاليكترونية ضد الدول التي تستهدف تدمير انظمة الشبكات و البنية التحتية التكنولوجية للمواقع الرسمية للدول وايضا الهجمات الاليكترونية الفيروسية او التجسسية علي الخدمات المالية والبنوك والاحتيال الاليكتروني علي بطاقات الائتمان واموال مودعي البنوك وكلما زادت درجة أمن المعلومات وحمايتها كلما كان دليل علي زيادة تبني التحول الرقمي (عبد الشافي ،٢٠٢٤)

ثانيا: نشأة التحول الرقمي في مصر

ترجع بدايات الاقتصاد الرقمي في مصر الى عام 1999 حيث انطلقت النهضة التكنولوجية في مصر بالإعلان عن المشروع القومي للنهضة التكنولوجية بإنشاء وزاره الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عام 1999 وقيامها بوضع مشروع الخطة القومية للاتصالات والمعلومات في ديسمبر 1999 والتي تهدف الى ترجمه المشروع القومي للنهضة التكنولوجية الى واقع ملموس ثم بدأ الحلم في التحول الى حقيقة عام ٢٠٠١ بعد اطلاق المرحلة الاولي من برنامج الحكومة الاليكترونية و اعداد وتنفيذ العديد من المشروعات الطموحة ومنها محور الاستعداد الرقمي في اطار وثيقة مجتمع المعلومات المصري التي اعلنت عنها الوزارة لتحقيق النهضة التكنولوجية وقد تضمنت هذه المرحلة وضع والتصديق علي الخطة الاستراتيجية للحكومة الالكترونية والبدء في تنفيذ بعض المشروعات الاسترشادية .(elsobky,2022)

وتعبر رؤية مصر ٢٠٣٠ عن مجموعة من الأفكار المستمدة من رؤية مصر للمستقبل وفي هذا الإطار صاغت الحكومة المصرية رؤية شاملة تتضمن الأساسيات المتعلقة بتحويل مصر إلي مجتمع رقمي حيث يمكن دمج جميع التقنيات في جميع مجالات الحياة ، بما يتماشى مع التزام مصر بأهداف التنمية المستدامة، وفي هذا الاطار حاولت الحكومة تعزيز وتحسين الاتصالات والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات ، كما تضمن تعزيز الخدمات الرقمية في جميع الوزارات والجهات الحكومية ، فضلا عن زيادة كفاءة الخدمات الحكومية من خلال خلق بيئة عمل افضل وتقديم الدعم المطلوب للجهات الحكومية.

وعلاوة علي ذلك، اتخذت الحكومة تدابير مهمة نحو التحول الي اقتصاد رقمي ، وجاء ذلك تماشيا مع جهودها لتسريع التنمية وتحسين نوعية حياة السكان من خلال تطوير البنية التحتية واستثمار راس المال البشري، وتركز الأهداف الاستراتيجية للتحول الرقمي في مصر بشكل أساسي علي تحسين خدمات المواطنين من خلال الرقمنة ، كما يعتمدون علي ربط المنصات الرقمية الحكومية لتحسين كفاءة وفعالية الجهاز الإداري للدولة(رزق،٢٠٢٢) .

ويعتبر مسمي " الجمهورية الجديدة" انطلاقا نحو عالم التحول الرقمي في ظل بناء مصر لقدراتها الرقمية وتطور بيئة الأعمال ووضع أسس مجتمع المعرفة ، إيمانا باعتبار التقنيات الحديثة بوابة للازدهار الاقتصادي، وتسعي الحكومة متمثلة في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الي بناء مصر الرقمية والوصول الي مجتمع مصري يتعامل رقميا في كافة مناحي الحياة ، ولذلك تعمل علي تعزيز تنمية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحسين الخدمات الرقمية في الجهات الحكومية ، وذلك لتحسين أداء الوزارات والهيئات الحكومية الأخري ، ورفع جودة الخدمات وكفاءتها من خلال تحسين بيئة العمل ، وقد أثبتت أزمة جائحة كورونا أهمية جهود الانتقال الي "مصر الرقمية " التي أسهمت في تخفيف حدة تداعيات الجائحة ،واستدامة المعاملات المالية والحكومية من خلال التوظيف الأمثل

للتكنولوجيا المتطورة ،وتوطين التجارب الدولية المتميزة في تطبيق الأنظمة الرقمية ،علي نحو يتسق مع التوجه العالمي في الانتقال من بيئة العمل الورقية إلي النظم الإلكترونية (إبراهيم،٢٠٢٢).

ثالثا: استراتيجيات التحول الرقمي في مصر

تبذل الحكومة المصرية جهودا ملموسة في سبيل التحول الرقمي من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحد الركائز الأساسية للتنمية ، وفي أطار ذلك شهد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات طفرة تنموية باعتباره اسرع القطاعات المحلية نموا، كما أثبت أنه الأكثر مرونة في مواجهة جائحة كوفيد -١٩. وأدت تلك المؤشرات الي زيادة جاذبية مصر للمستثمرين وشجعت علي زيادة الطلب من قبل الشركات العالمية لتختار مصر كوجهة موثوقة تقدم الخدمات العابرة للحدود ومركز لخدمات الأعمال .

وفي هذا الإطار يهدف التوجه الاستراتيجي للتحول الرقمي للدولة المصرية إلي ما يلي:

تحسين جودة حياة المواطن من خلال تحسين ظروفه المعيشية وتقديم خدمات إلكترونية متعددة من خلال كافة المنافذ الرقمية وغير الرقمية.

تحويل الحكومة المصرية الي حكومة مترابطة رقميا من خلال ربط الأنظمة الرقمية الحكومية وتحسين العمل داخل الجهاز الإداري للدولة ليعمل بكفاءة وفاعلية. وكذلك تمكين الدولة المصرية من الحكومة الإلكترونية وتعزيز قيم الشفافية والمحاسبة والمراقبة لكافة الأعمال من خلال التفاعل والتشارك بين عناصر المجتمع المختلفة

رابعا:مؤشرات التحول الرقمي في مصر

حقق قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات معدلات نمو بلغت نحو ١٦,٣% في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ ليصبح القطاع الأعلي نموا بين قطاعات الدولة المختلفة ،

وذلك وفقا لتقرير مؤشرات أداء الاقتصاد المصري خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ الذي أصدرته وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ومن ثم فإن قطاع الاتصالات يعد من القطاعات التي جاءت في المقدمة من حيث عدد الصفقات وقيمتها في إطار نشاط التقدم والاندماج في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال النصف الاول من عام ٢٠٢٢.

وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

- نجح القطاع في تحقيق معدلات أداء مرتفعة علي المستوي الاقتصادي والحفاظ علي مكانته في الصدارة كأعلى القطاعات نموا علي مدار الأعوام المالية الأربعة الماضية من خلال ارتفاع معدلات نمو القطاع خلال العام المالي ٢٠٢١-٢٠٢٢ مقارنة بالعام المالي السابق له ، والذي بلغ معدل النمو خلاله نحو ١٦.١% ، فيما بلغ معدل نمو القطاع في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ١٥.٢%.
- ارتفعت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من ٤.٤% في ٢٠١٩-٢٠٢٠ إلي ٥% في العام المالي ٢٠٢٠-٢٠٢١ .
- ارتفعت قيمة الصادرات الرقمية من ٤.١ مليار دولار في العام المالي ٢٠١٩-٢٠٢٠ إلي ٤.٥ مليار دولار في العام المالي ٢٠٢٠-٢٠٢١ (وزارة الاتصالات، ٢٠٢٢).
- حافظت مصر علي مكانتها بوصفها مقصدا رائدا عالميا في مجال خدمات تكنولوجيا المعلومات والخدمات العابرة للحدود ، والمركز ١٥ علي مستوي العالم في "مؤشر مواقع الخدمات العالمية" الصادر عن مؤسسة "كيرني" الاستشارية العالمية لعام ٢٠٢١.

وفي أطار ذلك استكملت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مشروعاتها لبناء مصر الرقمية من خلال تنفيذ عدد ضخم من المشروعات بالتعاون مع قطاعات الدولة

لرقمنة الخدمات الحكومية ، وتحقيق التحول الرقمي في كافة القطاعات (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ٢٠٢٢).

شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الجديدة التي تم تأسيسها

رأس المال	مليون جنيه		يناير ٢٠٢٤	ديسمبر ٢٠٢٤	يناير ٢٠٢٥
		اتصالات	١.٢٦	٠.٤٠	٣.١٥
		تكنولوجيا المعلومات	٧٣.١٨	٣٥٢.٥٧	٢٤٤.٦٨
		خدمات تكنولوجيا النظم	٢١.٧١	٠.٨٠	٣٧.٣٨
الإجمالي			٩٦.١٥	٣٥٣.٧٧	٢٨٥.٢١
أعداد الشركات	شركة	اتصالات	٥	٢	٨
		تكنولوجيا المعلومات	٢٠٩	٣٠٨	٣٣٤
		خدمات تكنولوجيا النظم	١٥	٩	١٣
الإجمالي			٢٢٩	٣١٩	٣٥٥

المصدر : الهيئة العامة للاستثمار

عدد الاشتراكات النشطة لخدمة الإنترنت المحمول

	الوحدة	يناير ٢٠٢٤	ديسمبر٢٠٢٤	يناير٢٠٢٥	معدل النمو الشهري%	معدل النمو السنوي%
عدد الاشتراكات النشطة لخدمة إنترنت الهاتف المحمول (صوت وبيانات)	مليون مستخدم	٧٧.٦٨	٨٤.٢٤	٨٥.٤٦	١.٤٥	١٠.٠١
عدد الاشتراكات النشطة لخدمة إنترنت المحمول للأجهزة غير الهاتفية (بيانات فقط	مليون مستخدم	٢.٥٥	٣.١٩	٣.٣٤	٤.٨٦	٣١.٢٥

المصدر:وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ،٢٠٢٥

مؤشر قطاع الاتصالات بالبورصة المصرية

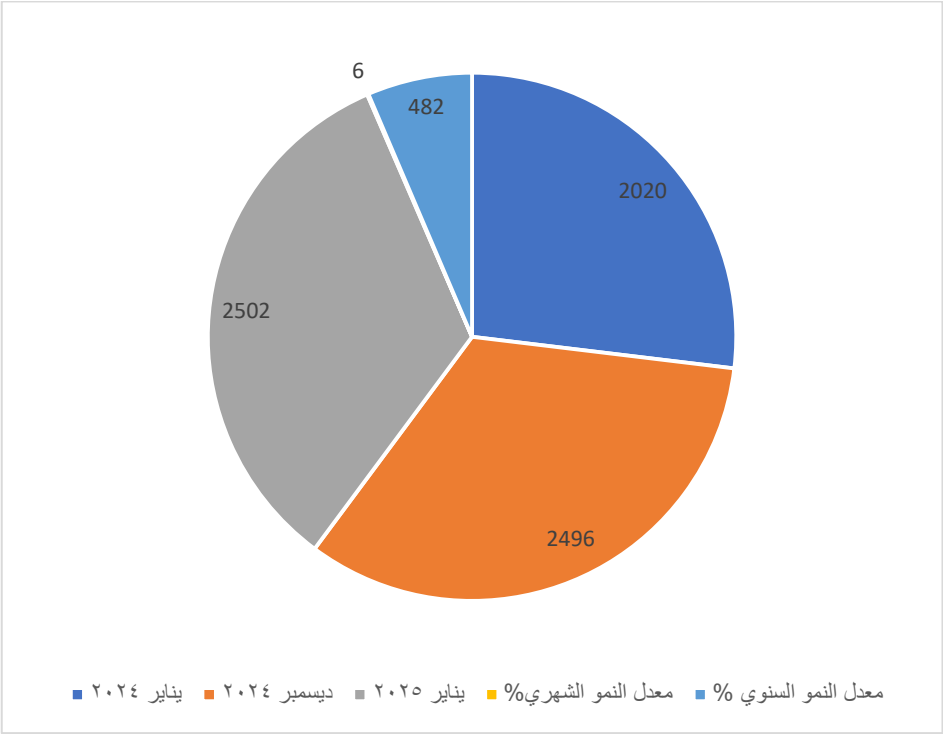

حيث يتضمن مؤشر قطاع الاتصالات والإعلام وتكنولوجيا المعلومات سبع شركات ، وهي راية لخدمات مراكز الاتصالات ، وفوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الفورية ،والمصرية لمدينة الانتاج الإعلامي ، والشركة المصرية للاتصالات ، والمصرية للأقمار الصناعية (نايل سات .

خامسا: البنية الأساسية للتحول الرقمي في مصر:

حددت استراتيجية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، سبع منصات كبنية أساسية للتحول الرقمي في مصر وهي منصة البيانات ،ومنصة الخدمات المميكنة ،ومنصة المدفوعات ،ومنصة الموظف الحديث ، ومنصة البيانات الجغرافية ،ومنصة إدارة أملاك الدولة ،ومنصة المحتوي والبوابات ، وفيما يلي توضيح مهام تلك المنصات .

١-منصة البيانات:

تتناول هذه المنصة تنفيذ مشروع قواعد البيانات القومية المتكاملة ،والذي يهدف إلي بناء ملف الاستحقاق للمواطنين ،وتيسير عمليات تبادل المعلومات والبيانات ، وتقديم خدمات مميزة لكل من الدولة والمواطن والمستثمر من خلال قنوات فاعلة ومتعددة ، وكذلك بناء الملف الموحد للكيانات الاقتصادية ورصد الاقتصاد الموازي ودمجه في الاقتصاد الرسمي بالإضافة الي اتاحة التقارير والمؤشرات التي تخدم جهات الدولة وتدعم اتخاذ القرار(اسلام ،٢٠٢٢).

٢-منصة الخدمات المميكنة:

تختص هذه المنصة بتطوير المنظومة التكنولوجية بالإدارات الحكومية ومنها مصلحة الجوازات وإصدار التأشيرة الإلكترونية وذلك لتحقيق عدد من الأهداف الإستراتيجية علي عدة مستويات ومن بينها المستوي الأمني والاقتصادي والدبلوماسي ، كما تتضمن المنصة إنشاء الشبكة القومية لعلاج المواطنين علي نفقة الدولة ،وتوصيل دعم الدولة من الخدمات الصحية لكل المصريين عن طريق ربط المجالس الطبية المتخصصة بإصدار قرار العلاج علي نفقة الدولة بالمستشفيات والمراكز المقدمة للخدمات الطبية ، بجميع المحافظات وخاصة النائية منها لرفع المعاناة عن المواطنين.

٣-منصة المدفوعات :

تختص هذه المنصة بإنشاء منصة للمدفوعات والتي تتطلب وجود منظومة للدفع الإلكتروني والشمول المالي ، وتهدف الي استخدام كارت ذكي واحد لكل مواطن يجمع كافة الخدمات الحكومية المقدمة للمواطن والدعم ويحتوي علي كافة المحافظ الالكترونية المرتبطة بكل خدمة للتعامل مع الحكومة وخدمة التحويل بين المحافظ الالكترونية، والتحويل الي منظومة الشمول المالي لأغراض مكافحة الفساد ،ورفع الكفاءة والفاعلية.

٤-منصة المحتوي والبوابات:

تتضمن هذه المنصة أهم مشروعات التحول الرقمي وإنشاء قواعد بيانات رقمية وديناميكية موحدة وتكنولوجيا المعلومات مع هيئة الرقابة الإدارية وزارة التنمية المحلية ، والتعاون مع وزارة الزراعة في منظومة حصر وميكنة الحيازات الزراعية واصدار كارت الفلاح ، وذلك من أجل حوكمة إجراءات تقديم الدعم الزراعي المقدم للفلاح ،ومعاونة وزارة المالية في مشروع تطوير منظومة الضرائب.

٥-منصة الموظف الحديث:

تضم هذه المنصة الموظفين الحكوميين وتهيئة المهارات الرقمية للكوادر البشرية من الموظفين ضمن مشروع نقل الحكومة الي العاصمة الإدارية الجديدة ، وذلك من خلال تعاون وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مع القوات المسلحة المصرية ووزارة التخطيط ،ويمثل ذلك التطور نقلة نوعية في الأداء الحكومي لحكومة رقمية تشاركية لا ورقية يتم خلالها التراسل وتبادل المعلومات من خلال أليات رقمية.

٦-منصة البيانات الجغرافية:

تضم هذه المنصة الرقمية للبيانات الجغرافية مشروع الرقم القومي للعقارات ،بإضافة إلي تنفيذ منظومة التراخيص العقارية لتحقيق الإدارة الرشيدة للثروة العقارية من خلال بناء قاعدة بيانات جغرافية دقيقة متكاملة مع مشروع البنية لمعلومات الدولة .

٧-منصة إدارة أملاك الدولة:

تختص هذه المنصة بحصر وإعداد البيانات لكافة الأصول الخاصة بالدولة وذلك لتعظيم عوائد وموارد الدولة وتحقيق الاستغلال الامثل لها والحفاظ عليها ، وتضم أيضا حصر وتوقيع جميع الاراضي غير المستغلة والمباني الإدارية بالوجهين البحري والقبلي

سادسا :محاور التحول الرقمي

تستند الاستراتيجية المصرية للتحول الرقمي إلي العديد من المحاور وهي:

المحور الأول : تفعيل التحول الرقمي :

يهدف هذا المحور إلي تنفيذ وحدات التحول الرقمي بالوزارات والجهات الحكومية ، وتدريب وبناء قدرات العاملين علي المهارات المطلوبة، وبناء تطبيقات متخصصة لكل وزارة أو جهة لرقمنه الأنشطة والخدمات المقدمة للمواطنين ورقمنة وسائل الدفع فيها . حيث تستهدف منظومة "الدفع والتحصيل الإلكتروني" توفير ٢٥% من تكلفة إصدار العملة ، وتحسين ترتيب مصر في المؤشرات الدولية خاصة المعنية بقياس تنافسية الدول في مجالي سهولة اداء الأعمال والشفافية .وبناء علي ذلك قامت الدولة المصرية بإطلاق مشروعها القومي"منصة مصر الرقمية" والتي تقدم خدمات للمواطنين ، وتم اطلاقها بشكل رسمي في ٦ يوليو ٢٠٢٢، وتقدم خدمات خاصة بقطاعات (التموين ،المرور، المحاكم ،الصحة ،التوثيق، الإسكان الاجتماعي خدمات عامة أخري). وتشمل ١٣٠ خدمة حكومية رقمية مميكنة بالكامل من خلال المنصة الرقمية ، وذلك في أطار خطة تستهدف الوصول

الي أكثر من ٣٠٠ خدمة بنهاية ٢٠٢٢ ، حيث سجل علي المنصة خلال التشغيل التجريبي ٥ مليون مواطن ، وقاموا بإجراء ١١,٦ مليون معاملة عليها حتي أكتوبر ٢٠٢١(محمود، السعدني ،اخرين ،٢٠٢٣).

المحور الثاني : المهارات والوظائف الرقمية:

يهدف هذا المحور إلي تدريب المواطنين علي التعامل مع ما يفرضه التحول الرقمي من تحديات ، علي ان يتم تدريب جميع الفئات والشرائح الاجتماعية ، بمن فيها المرأة وذو الاعاقة والطلاب والخرجين ،كما استهدف هذا المحور التوسع نحو الدائرتين العربية والأفريقية ، واستغلال الإمكانيات الواسعة للفضاء السيبراني في تدريب الشباب علي المستوي العربي والمستوي الأفريقي.

المحور الثالث: الإبداع الرقمي:

يهدف هذا المحور الي تحفيز الإبداع وتشجيع ريادة الأعمال ، وتحويل مصر الرقمية إلي منبر للابتكار ، حيث تتكاتف جميع الأطراف الفاعلة بداية من القطاع الحكومي ، وتعاونه مع المؤسسات البحثية ، والمؤسسات المالية ، والقطاع الخاص.

سابعا: تطبيقات التحول الرقمي في مصر

وفي أطار جهود الدولة المصرية نحو التحول الرقمي والاستفادة منه بما ينعكس إيجابا علي الخدمات المقدمة للمواطن ، فقد تم تفعيل العديد من التطبيقات الالكترونية التي تسهم في تقديم الخدمات ومنها مايلي:

١-"تطبيق صحة مصر"

تطبيق رسمي معتمد من وزارة الصحة وفي اطار ذلك التطبيق أطلقت وزارة الصحة المصرية ضمنه مبادرة اطمئن في ٢٠٢٠ لمنتفعي التأمين الشامل لتسهيل التواصل بين العاملين بهيئة الرعاية الصحية ومنشاتها الصحية بجميع محافظات التأمين الصحي الشامل الجديد ، لتقديم خدمة الاستشارات الطبية عن بعد ، وفي أطار ذلك بلغ

عدد الاستشارات الطبية ضمن تلك المبادرة المقدمة مجانا ما يقرب من ١٤٠٠٠ استشارة طبية لمنتفعي التأمين الصحي الشامل خلال العام.

٢-تطبيق Egypt Health passport

يستخدم هذا التطبيق في توضيح موقف المسجلين من المصريين والأجانب بمنظومة اللقاح الخاص بفيروس كورونا، من الاشخاص الذين تلقوا جرعات التطعيم ، والمواعيد المحددة لكل جرعة.

٣-تطبيق البالطو:

تطبيق للخدمات الصحية يمكن تحميلة علي الهواتف المحمولة ويتم من خلال تقديم استشارات طبية للمرضي عن بعد ، ويتم ذلك عن طريق استشارات كتابية او video call في مصر او الدول العربية ، بالإضافة الي توفير مقالات طبية تم مراجعتها من قبل الاستشاريين والأطباء المتخصصين .

٤- تطبيق موفو كلينيك:

موقع ويب وتطبيق علي الهاتف المحمول ، يساعد الأطباء في عملهم من خلال توفير تفاصيل كاملة عن الأدوية وبدائلها ،وأعراض المرض ، والفئة ،كما يقدم هذا التطبيق موجزا طبيا لأحدث الأخبار الطبية اليومية العالمية مجانا.

٥-تطبيق شفاء:

تطبيق للصيدلية الرقمية ، تم اطلاق هذا التطبيق في عام ٢٠١٧ ولقد ساعد هذا التطبيق بشكل كبير المرضي في مصر خلال تفشي جائحة كرونا ومكنهم من طلب الأدوية الموصوفة وتحديد موعد لاستلامها.

٦- تطبيق (Mop Stations)

تطبيق إلكتروني علي الهاتف المحمول يقوم بتحديد مواقع اقرب المحطات من مكان المستخدم ويساعد التطبيق مستخدميه في تحديد مواقع أقرب المحطات التي تقدم الخدمة التي يحتاجها وذلك من خلال اختيار نوع الوقود الذي يرغب في استخدمه سواء الغاز الطبيعي او البنزين والسولار والشحن الكهربائي (صالح واخرين،٢٠٢٣).

القسم الثاني : الوضع الراهن للاستثمار الاجنبي المباشر في مصر

في ظل عالم يتصارع مع الأزمات العالمية والإقليمية، يظل التوازن الحساس للاستثمار الأجنبي المباشر مُعلقًا دون استقرار. ويشكل الاستثمار العالمي في السنوات الماضية تذكيرًا صارخًا بأن الاستثمار، هو شريان الحياة للتنمية المستدامة، بل هو شريان حياة للدول النامية، فهو الوقود الذي يدفع عجلة التقدم نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي خِضم تلك التحديات العالميّة والإقليميّة؛ أظهر الاقتصاد المصري مرونةً نسبية في مواجهة تلك التحديات، بفضل سياسات الإصلاح الاقتصادي التي اعتمدتها الدولة خلال الفترة الأخيرة من خلق اقتصاد مرن وقادر على مواجهة التقلبات والتغيرات العالمية المُتسارعة والانطلاق والنمو المستدام، وجاذب للمستثمر المحلي والأجنبي، وذلك من خلال توفير بيئة أعمال مُحفزة، تدعم تحقيق مُعدلات مُرتفعة من الإنتاجية، وتُمكّن من رفع قدرة الدولة التصديرية وتعزز إيراداتها وتضمن لها تحقيق مُعدلات مُرتفعة من النمو المُستدام وتوفير مزيد من فرص العمل الدائمة؛ بهدف استعادة استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز حوكمة الاستثمارات العامة. وعلي الرغم من التداعيات الاقتصادية العالمية إلا أن مصر مازالت تمثل الوجهة الاستثمارية الأولي في إفريقيا وفي هذا الإطار صُرحت UNCTAD أن مصر هي الوجهة الاستثمارية الأولي في إفريقيا للعام الثاني علي التوالي. وجاء وفقًا لأبرز تعليقات التقرير على الاستثمار في مصر. حيث بلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ١٨.٦% من إجمالي الاستثمارات في أفريقيا

البالغة ٥٢.٦ مليار دولار عام ٢٠٢٣، حيث إن المنطقة الاقتصادية لقناة السويس أبرمت اتفاقيات لمشاريع الأمونيا الخضراء والهيدروجين الأخضر في مصر بقيمة إجمالية تبلغ ١٠.٨ مليار دولار، بجانب إعلان مجموعة من المستثمرين عن صفقة جديدة لإنتاج الهيدروجين الأخضر في مصر بقيمة ٤ مليارات دولار وتقع أكبر المشاريع في مصر وجنوب أفريقيا وزيمبابوي.

وفي اطار ذلك سعت الدولة المصرية خلال الفترة الماضية إلي مواجهة الأزمات العالمية والإقليمية المتلاحقة وما فرضته من تحديات من خلال أتخاذ خطوات إصلاحية عميقة وحاسمة ،فضلا عن توفير مناخ جاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة .حيث ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بمقدار ٢٠٩٩٧.٧٠ مليون دولار أمريكي في الربع الأول من عام ٢٠٢٤. متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بلغ ٣٢١٧.٥٨ مليون دولار أمريكي من عام ٢٠٢٢ حتى عام ٢٠٢٤، وحقق أعلى مستوى له على الإطلاق عند ٢٠٩٩٧.٧٠ مليون دولار أمريكي في الربع الأول من عام ٢٠٢٤ وأدنى مستوى قياسي عند ٤٠.٧٠ مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من عام٢٠٢٢ (الهيئة العامة للاستثمار ،٢٠٢٤).

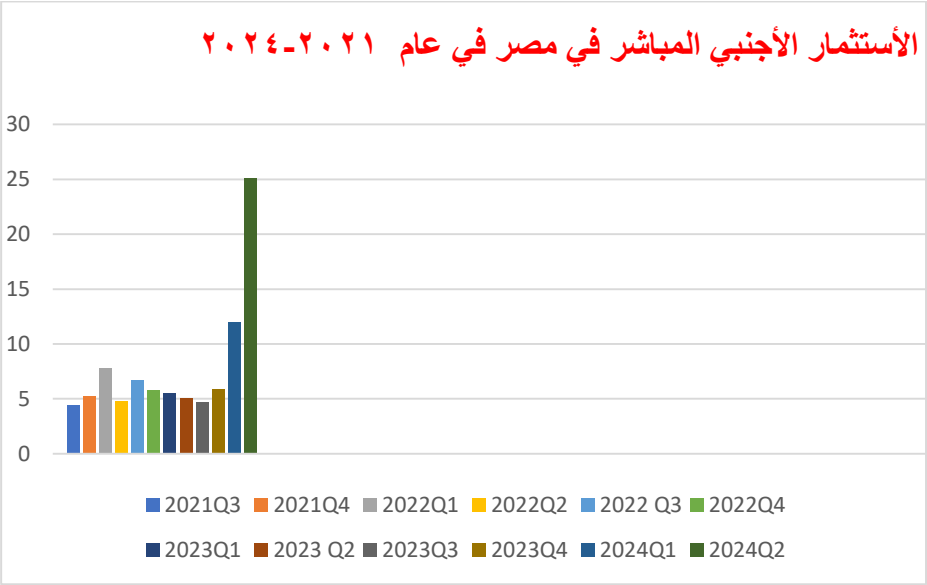

المصدر: البنك المركزي

أولا: تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر

وعلي صعيد صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر؛ بلغ نحو ٤٦.١ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣، وذلك مقارنةً بنحو ١٠ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢، ويرجع هذا الارتفاع بصفة أساسية للتدفقات الواردة، وفي إطار جهود الدولة المصرية نحو جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نجحت الحكومة المصرية في إبرام صفقة لتطوير منطقة رأس الحكمة على الساحل الشمالي الغربي، مع شركة أبو ظبي التنموية القابضة ADQ في فبراير ٢٠٢٤، بقيمة تصل إلى ٣٥ مليار دولار أمريكي. والتي تعكس ثقة المستثمرين الأجانب بالاقتصاد المصري وبالفرص الواعدة التي تتوافر في عدد من قطاعاته. ويتضمن المشروع إنشاء مدينة "رأس الحكمة الجديدة"، والتي ستتضمن أحياء سكنية وفنادق عالمية ومشروعات ترفيهية عملاقة وغيرها، وتتمثل أهمية المشروع في

توفيره سيولة بالدولار الامريكي للاقتصاد المصري، وحصول الدولة المصرية على ٣٥% من أرباح المشروع، هذا إلى جانب استثمارات متوقعة في إطار المشروع بقيمة لا تقل عن ١٥٠ مليار دولار مما أدي ذلك إلى ارتفاع احتياطي مصر الأجنبي لمستوي قياسي؛ ووفقًا للبنك المركز المصري بلغ صافي الاحتياطيات الدولية يصل إلى ٤٧,١٠٩.١ مليون دولار أمريكي في نهاية ديسمبر٢٠٢٤ (الهيئة العامة للاستثمار،٢٠٢٣)

صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

(مليون دولار)

المصدر: البنك المركزي المصري

ووفقًا للبنك المركزي المصري جاء أكبر ٥ دول في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤. الإمارات العربية المتحدة ٣٧٥٧٩.٤ مليون دولار، المملكة المتحدة ١٥٦٠مليون دولار، الولايات المتحدة

الأمريكية ١٤٦٣مليون دولار، سويسرا ٦٠٠.٦ مليون دولار، السعودية ٥٨٥.٥ مليون دولار، الصين ٥٠١.٣ مليون دولار

أكبر خمس دول صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣

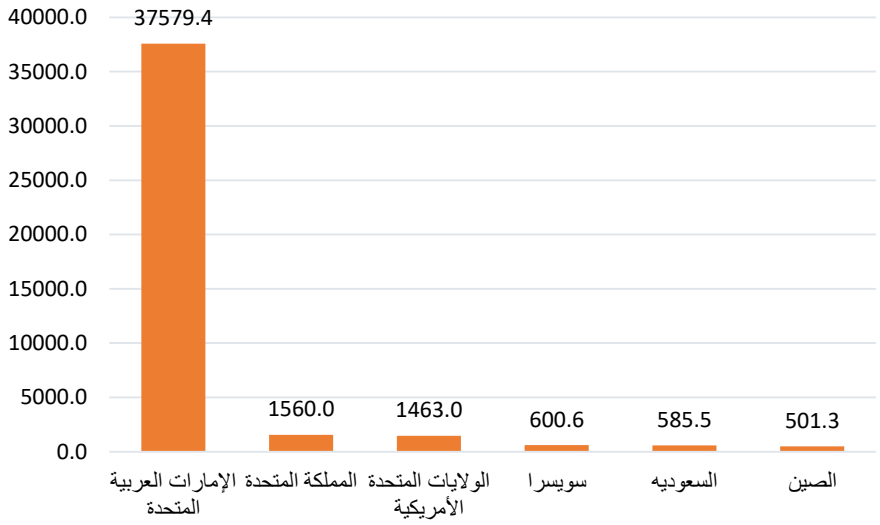

المصدر: البنك المركزي

وفي ضوء تبني قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ العديد من الأنظمة الاستثمارية التي يمكن للمستثمرين التمتع بها، ومنها المناطق الحرة المصرية بمزايا وحوافز وضمانات تُعد الأفضل بالنسبة لمثيلاتها على مستوى العالم حيث بلغت، مؤشرات المناطق الحرة بعدد المشروعات العاملة بنظام المناطق الحرة ١١٦٩ مشروع بواقع حجم رؤوس الأموال المستثمرة بمشروعات المناطق الحرة ١٣.٨ مليار جنية، كما بلغ حجم مساهمات رؤوس الأموال العربية والأجنبية ٢.٦ مليار دولار، وبلغ إجمالي

التكاليف الاستثمارية لمشروعات المناطق الحرة ٣٣ مليار دولار، كما بلغت فرص العمل التي توفرها مشروعات المناطق الحرة ٢٠١ ألف .

وفي إطار ما بذلته الدولة المصرية خلال السنوات الماضية من جهود حثيثة في تنمية المناطق الاستثمارية قد بلغ مؤشرات أداء المناطق الاستثمارية القائمة بلغ عدد المناطق الاستثمارية القائمة ١١ منطقة بواقع ١٢٧١ مشروع بالعديد من المحافظات بحجم استثمارات ٣٤.٤ مليار جنية بعائد توفير ٩٠ ألف فرصة عمل بنسبة إشغال ١٠٠%(الهيئة العامة للاستثمار،٢٠٢٣).

وعلي مستوي عدد الشركات التي تم تأسيسها والتي شهدت توسعات قد ارتفعت خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣؛ لتبلغ نحو ٣٩٢٤٧ شركة مقارنة بنحو ٣٣٨٧٠ شركة خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بنسبة ارتفاع تبلغ نحو ١٥.٩%. كما ارتفعت رؤوس الأموال المُصدرة للتأسيسات الجديدة والتوسعات في الشركات القائمة لتبلغ نحو ٣٢٦.٧ مليار جنيه مقارنة بنحو ٢٣٠.٨ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بنسبة ارتفاع تبلغ نحو ٤١.٩% (الهيئة العامة للاستثمار ،٢٠٢٣)

الشركات التى تم تأسيسها والتوسع في الشركات القائمة

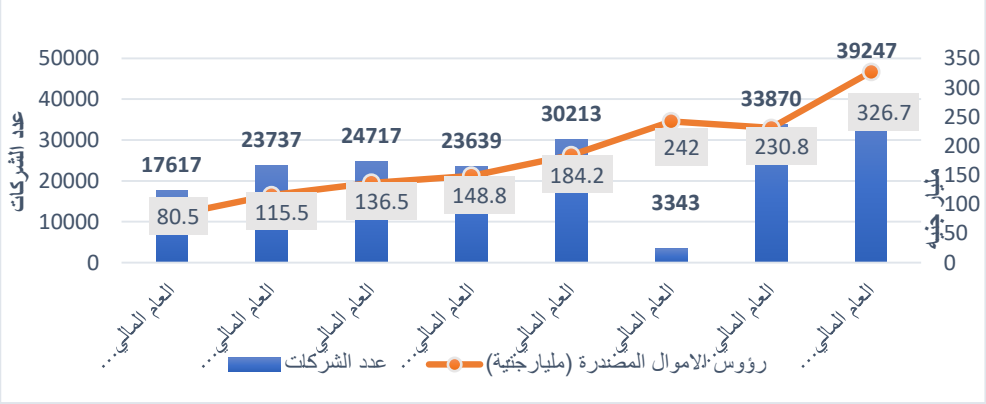

. **المصدر:** الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

وعلي صعيد عدد الشركات التي تم تأسيسها ارتفعت خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ إلى نحو ٣٧٩٨٨ شركة مقارنة بنحو ٣٢٤٥٥ شركة خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بنسبة زيادة ١٧%، كما ارتفعت رؤوس الأموال المُصدرة للشركات التي تم تأسيسها خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ إلى نحو ١٩٨.١ مليار جنيه مقارنة بنحو ١١٤.٥ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بنسبة زيادة ٧٣%

الشركات التي تم تأسيسها ورؤوس الأموال المصدرة

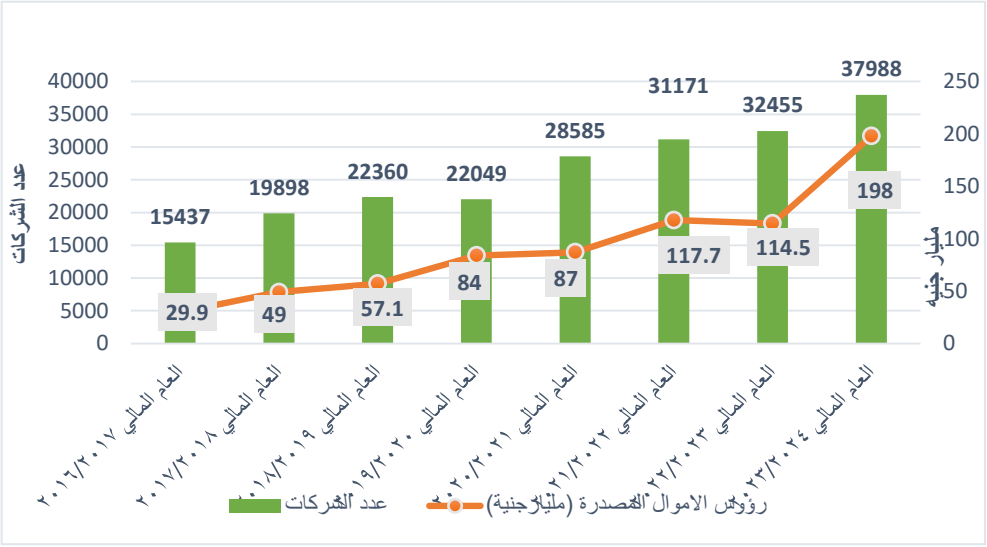

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

ثانيا: التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر في مصر

استحوذ قطاع الخدمات على النصيب الأكبر من الشركات التي تم تأسيسها خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بنسبة ٥٦.٥%، يليه قطاع الصناعة بنسبة ١٥.٧%، ثم قطاع التشييد والبناء بنسبة ١٣%، يليه قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات،

والزراعة، والسياحة، والتمويل بنسبة ٦.٤% و٥.٤% و٢.٩% و٠.٠٤% على التوالي. أما بالنسبة لرؤوس الأموال المُصدرة فقد جاء قطاع التشييد والبناء في المرتبة الأولى من حيث رؤوس الأموال المُصدرة للشركات التي تم تأسيسها في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بنسبة ٤٠.٤%، يليه قطاع الخدمات بنسبة ٣٢.٥%، ثم قطاع الصناعة بنسبة ١٣%، يليه قطاعات الزراعة، والسياحة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتمويل بنسبة ١٠.٤% و٢.٥% و١% و٠.٣% على التوالي.

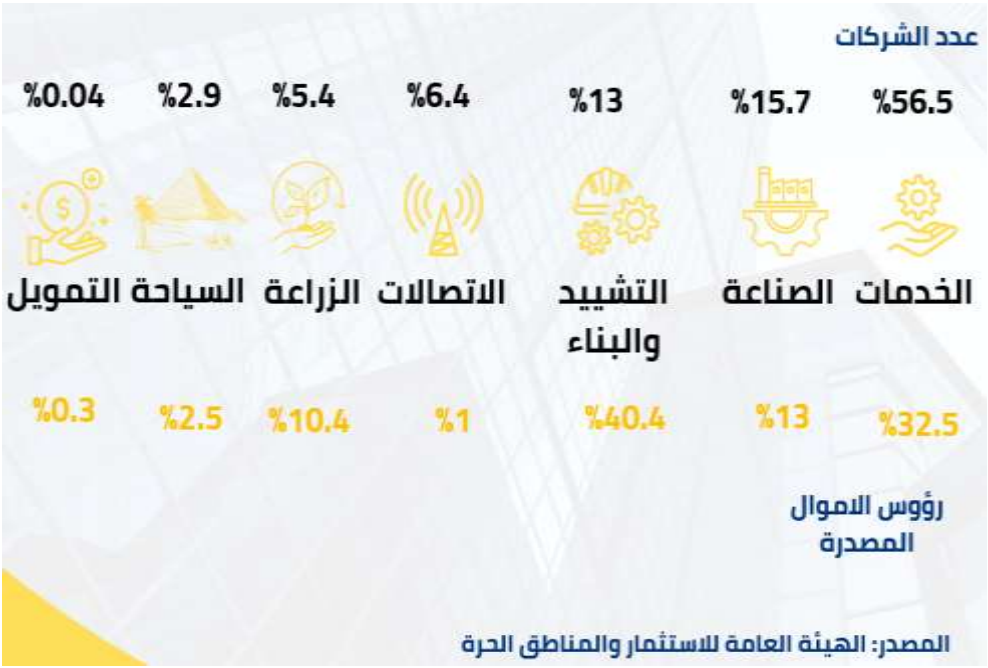

وعلي مستوي توزيع رؤوس الأموال المُصدرة للشركات التي تم تـأسيسها خلال العام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ وفقًا لجنسية المستثمرين فقد تحدد المساهمين المصدرين في المساهمة الأولى من إجمالي المساهمين في رؤوس الأموال المُصدرة، ويتبعها المساهمون

الأجانب بنسبة ٥.١%، ثم المساهمون العربية بنسبة ٤.٨% كما بلغت مساهمة المصريين ٩٠.١%.

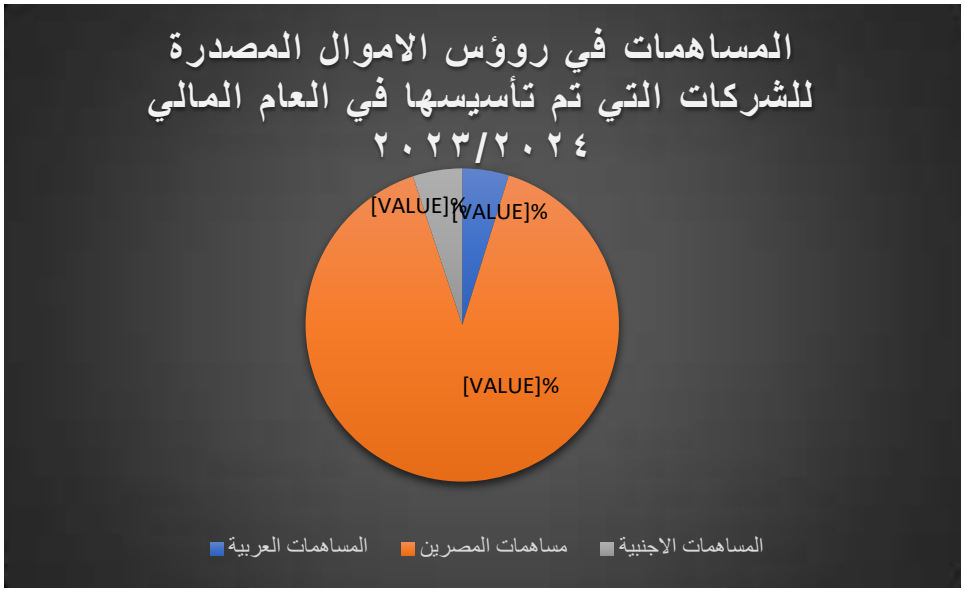

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

التوزيع الجغرافي لإجمالي قيمة التدفقات الرأسمالية الواردة من الدول الأجنبية

ارتفع معدل نمو إجمالي قيمة التدفقات الرأسمالية الواردة من الدول الأجنبية خلال الفترة (يناير- سبتمبر) ٢٠٢٤ ليصل إلى ١١٩٣.٣% ليبلغ إجمالي قيمة هذه التدفقات ١٣.٠٤ مليار دولار مقارنةً بنحو ١.٠٠٨ مليار دولار خلال نفس الفترة في عام ٢٠٢٣، وتستحوذ الإمارات العربية المتحدة على النسبة الأكبر بنسبة ٨٨.٦% من هذه التدفقات، ويليها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٠.٧٩%، ثم تأتى السعودية بنسبة ٠.٥٤%. (صبحي مقار.٢٠٢٤)

التوزيع الجغرافي لإجمالي قيمة التدفقات الرأسمالية الواردة من الدول الأجنبية خلال الفترة (يناير- سبتمبر) ٢٠٢٤

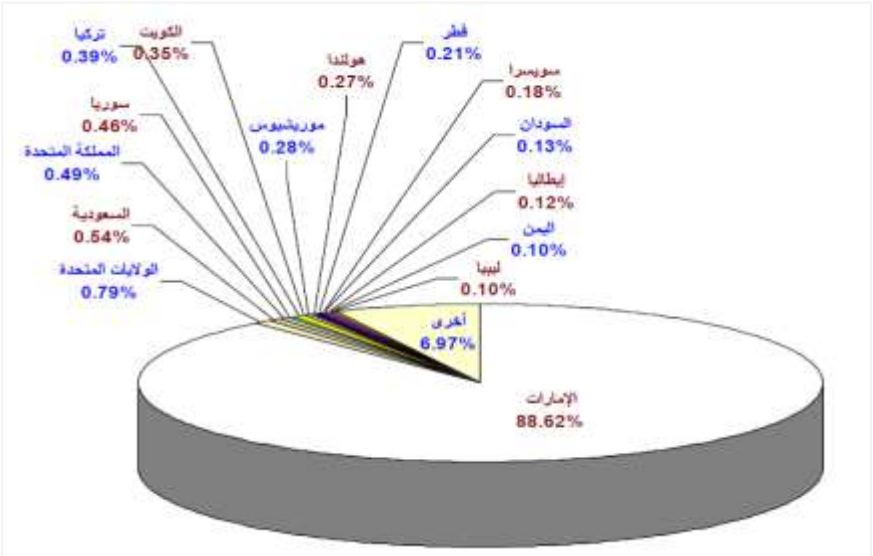

المصدر : وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية،تقرير اتجاهات الاستثمار في مصر، ٢٠٢٤

أما بالنسبة للتوزيع الخاص بالشركات الجديدة التي تم تأسيسها خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ وفقاً للشكل القانوني للتأسيس فقد جاءت شركات المسئولية المحدودة في مقدمة هذه الشركات بنسبة ٦٨.٤%، يليها شركات الشخص الواحد بنسبة ١٣.٣%، ثم الشركات الفردية بنسبة ١٠.٥%، وشركات المساهمة بنسبة ٤%، والتوصية البسيطة بنسبة ٢.٢%، وأخيراً شركات التضامن بنسبة ١.٧%

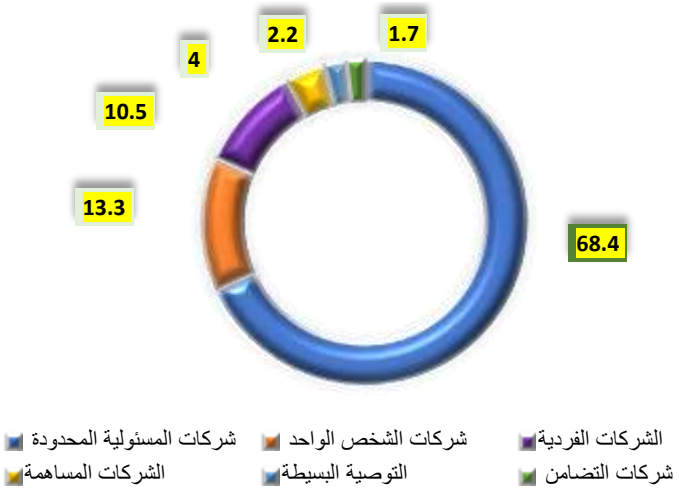

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

ثالثا: التحديات التي تواجه الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر

١. إفتقار الادارة المصرية الي وضع تصور عام لنموذج الاستثمار الاجنبي المباشر الذي يحتاجه الاقتصاد المصري الأمر الذي انعكس علي نوعية تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة حيث تركزت تلك الاستثمارات الاجنبية في قطاع النفط والغاز الطبيعي الذي بلغت ٧.٣ مليار دولار من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة الي الاقتصاد المصري التي بلغت نحو ١٥.٨ مليون دولار أي بنسبة ٤٦.٢% تكاد تقترب الي النصف تقريبا .
٢. ضعف مستوي أداء المؤشرات الكلية للاقتصاد المصري التي تؤثر في نظرة المستثمر الاجنبي
٣. ضعف كفاءة مؤسسات الاعمال المحلية سواء العامة او الخاصة
٤. عدم كفاءة السياسات الضريبية المتعلقة بالضرائب علي الاستثمار الاجنبي

٥. استخدام الاستثمار الاجنبي المباشر تكنولوجيا حديثة كثيفة راس المال(الهيئة العامة للاستثمار)

رابعا: أهم جهود مصر في تعزيز جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

يتركز جانب كبير من الإصلاحات التي تتبناها الحكومة المصرية على تشجيع ودعم الاستثمار وتحفيز المستثمرين، والتي يأتي على رأسها إطلاق "وثيقة سياسة ملكية الدولة"، ومن ثم الرخصة الذهبية، بالإضافة إلى برنامج "الطروحات الحكومية"، وذلك ضمن الجهود التي تبذلها الدولة لتعظيم الاستثمارات الخاصة. وخلال الفترة (مايو ٢٠٢٢ - يونيو ٢٠٢٤) اتخذت الدولة ما يقرب من ١٠٨ إجراء إصلاحي لدعم الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال والتي يأتي أبرزها على النحو التالي:

١. الموافقة على مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بشأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٥٩) لسنة ٢٠٢٣ الخاص بإلغاء الإعفاءات من الضرائب والرسوم المقررة لجهات الدولة في الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية في يناير ٢٠٢٤، التي تباشرها جهات الدولة، بما يضمن تحقيق المساواة وتعزيز قواعد المنافسة العادلة بين المستثمرين.
٢. وافق مجلس النواب نهائيًا في يناير ٢٠٢٤ على مشروع قانون حوافز إنتاج الهيدروجين الأخضر رقم ٢ لسنة ٢٠٢٤ بإقرار مجموعة من الحوافز التشجيعية الاستثمارية والضريبية لمشروعات الهيدروجين الأخضر في مصر، ومنها حافز استثماري نقدي "حافز الهيدروجين الأخضر" لا تقل قيمته عن ٣٣% ولا تتجاوز ٥٥% من قيمة الضريبة المُسددة، بالإضافة إلى إعفاء المعدات والأدوات والآلات والأجهزة والمواد الخام والمهمات ووسائل النقل -عدا سيارات الركوب- من ضريبة القيمة المضافة.
٣. في فبراير ٢٠٢٤، قامت الحكومة بتوقيع أكبر صفقة استثمار مباشر بين مصر والإمارات العربية المتحدة لتطوير وتنمية مدينة "رأس الحكمة"، والتي من المتوقع أن تجذب استثمارات بقيمة ١٥٠ مليار دولار.

٤. خلال يونيو ٢٠٢٤، عُقد مؤتمر الاستثمار المصري الأوروبي لحشد الاستثمارات الأجنبية الأوروبية إلى مصر، حيث يعد الاتحاد الأوروبي أهم شريك تجاري واستثماري لمصر؛ وأسفر المؤتمر عن توقيع ٢٩ اتفاقية ومذكرة تفاهم بقيمة ٤٩ مليار يورو مع الشركات التابعة للاتحاد الأوروبي، إلى جانب توقيع ٦ اتفاقيات ومذكرات تفاهم بقيمة ١٨.٧ مليار يورو مع تحالفات وشركات أخرى.
٥. حتى ٣٠ يونيو٢٠٢٤، وصل إجمالي عدد الشركات التي منحت الرخصة الذهبية ٣١ شركة، وتستهدف الحكومة المصرية جذب استثمارات أجنبية مباشرة بنحو ١٠ مليارات دولار سنويًا في عدد من المجالات، بما يشمل الاقتصاد الأخضر.
٦. تم إطلاق المرحلة الأولى للمنصة الإلكترونية لمنظومة الرخصة الذهبية باللغتين العربية والإنجليزية؛ للتيسير على المستثمرين وتحسين مناخ الأعمال، حيث يستغرق طلب الحصول على الرخصة الذهبية عبر المنصة نحو ١٠ دقائق فقط (الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة)

وفي سبيل تحقيق ذلك اتخذت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة عدد من الإجراءات المحفزة لدعم وتشجيع الاستثمار ومن بينها ما يلي:

٧. إتاحة خدمة استخراج شهادة عدم الالتباس وحجز الاسم التجاري إلكترونيًا في مايو ٢٠٢٤.
٨. استضافة منتدى الأعمال المصري البريطاني لبحث ضخ استثمارات بريطانية جديدة في مجال البنية التحتية في يونيو ٢٠٢٤، وتم توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة وهيئة ضمان اعتمادات التصدير التابعة للخارجية البريطانية في مايو ٢٠٢٤.
٩. عُقد الاجتماع الأول للمجلس الاستشاري لدعم رواد الأعمال والشركات الناشئة، ووُقعت مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون في مجال الاستثمار مع الوكالة الوطنية للاستثمار والخصخصة ببيلاروسيا، ومع بنك كريدي أجريكول مصر لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مايو ٢٠٢٤.

١٠. قامت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بالتنسيق مع هيئة التنمية الصناعية بطرح أكثر من ٤٥٠ قطعة أرض صناعية عبر الموقع الإلكتروني للخريطة الاستثمارية، حيث تعد الخريطة الاستثمارية المنصة الترويجية للاستثمار في جمهورية مصر العربية.

١١. في مايو ٢٠٢٤، تم عقد اجتماعًا افتراضيًّا مع أكثر من ٢٠٠ مستثمر عالمي يمثلون ١١٠ شركات استثمارية في قطاعات مختلفة، في سياق الترويج للفرص الاستثمارية في مصر، وطمأنة المستثمرين حول مناخ الاستثمار الإيجابي الموجود بمصر.

١٢. وافق السيد رئيس مجلس الوزراء في مارس ٢٠٢٤ على استمرار مبادرة دعم فائدة التسهيلات التمويلية المحفزة للقطاعات الإنتاجية لدفع عجلة الاقتصاد المصري، وذلك بهدف تشجيع تمويل الاستثمار.

١٣. تم منح حوافز للقطاع الخاص للاستثمار في مجال الرمال البيضاء، وتتضمن تلك الحوافز الإعفاء من بعض الرسوم الخاصة بتأسيس الشركات وتسجيل الأراضي وإلغاء بعض الرسوم الجمركية.

١٤. وافق المجلس الأعلى للاستثمار الذي انعقد برئاسة السيد رئيس الجمهورية يوم ١٦ مايو ٢٠٢٣ على عدد (٢٢) قرارًا تتضمن التغلب على قيود تأسيس الشركات، وتعدد الموافقات وطول وقت الحصول عليها، وكذا ما يتعلق بتخصيص الأراضي، وبتصاريح مزاولة النشاط، ومعالجة صعوبة استيراد مستلزمات الإنتاج، ومواجهة الأعباء الإضافية المفروضة على المستثمرين، وخلق بيئة تشريعية وضريبية مُستقرة (الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة).

القسم الثالث:

سياسات تفعيل منظومة التحول الرقمي في مصر واثرها على جذب الاستثمار الاجنبى المباشر

لعب التحول الرقمي دور ملموس تجاه الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر ، اذا نلاحظ هناك تذبذب في حجم الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الي مصر حيث بلغ في

عام ٢٠١٠ نحو ٦.٣٩ مليار دولار بينما انخفض في عام ٢٠١١ ليبلغ ٠.٤٨٠ مليون دولار ويعود السبب في هذا الانخفاض الي ازمة الرهن العقاري التي ضربت اقتصاديات العالم وانتقلت من الدول العظمي حتي وصلت الي مصر ، مما ادي الي دفع المستمرين الي خفض استثماراتهم ، ثم بدء بالتعافي تدريجا حتي اتجه تصاعديا ليبلغ في عام ٢٠١٩ بنحو ٩.١ مليار دولار ويرجع هذا التعافي للإصلاحات الاقتصادية والدعم التكنولوجي والتقني الذي اتبعته الحكومة المصرية مما ادي الي جذب استثمارات كبيرة للبلد ، وبالرغم من تداعيات جائحة كرونا التي تسببت بإحداث شلل تام في كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والصحية الا ان لها دورا ايجابيا في تطور التحول الرقمي حيث تراجع حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة في كافة القطاعات باستثناء القطاع التكنولوجي والتقنيات لغرض التواصل عن بعد مما ساهم ذلك في تعزيز قدرات الاقتصاد الرقمي وجعلة اكثر تطورا مما ادي الي تزايد كبير في حجم التدفقات النقدية للاستثمار حتي بلغ في عام ٢٠٢٢ بنحو ١١.٤٠ مليار دولار. وفي اطار ذلك ساهم التحول الرقمي في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة عبر التكنولوجيا المتطورة التي ساعدت علي زيادة التدفقات النقدية الوافدة الي مصر ، وساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر علي زيادة القدرة الانتاجية وتطوير العمالة بواسطة التقنيات التكنولوجية الحديثة بفعل التحول الرقمي (عبيد،٢٠٢٤

و يمثل التحول الرقمي مكانة اقتصادية كبيرة ومهمة تجاه الاستثمار الاجنبي المباشر حيث انه من ضمن ادوات الدعم الواضحة التي لها دور كبير في زيادة معدلات الاستثمار الاجنبي المباشر والتي تساهم في توظيف الموارد الاقتصادية بالشكل الكفء لأنه يمثل اغلب التقنيات التي تساعد علي النهوض باقتصاديات الدول ويظهر هذا واضحا عبر الدور ما بين التحول الرقمي والاستثمار الاجنبي المباشر ، اذا يلعب التحول الرقمي دورا بالغ الاهمية في كافة الجوانب الاقتصادية سواء كانت في الاستثمارات الاجنبية او التجارة او قطاعات الدولة المتنوعة ، اذا يؤدي التحول الرقمي الي نمو واصلاح القطاعات الاقتصادية كافة وتوظيف العلاقات الاقتصادية مابين المتغيرات الاقتصادية التي تؤدي الي احداث نمو اقتصادي ملموس في قطاع

الاستثمار الاجنبي المباشر عبر التكنولوجيا الرقمية او التقنيات المتطورة التي تنعكس اثاراها في كافة الفعاليات.

مفهوم التحول الرقمي في مجال الاستثمار

التحول الرقمي هو عمليه انتقال القطاعات الاقتصادية الى نموذج عمل يقوم على التكنولوجيا الرقمية من ابتكار منتجات وخدمات متنوعه مستحدثه ووجود قنوات جديدة من العوائد تضاعف من قيمه انتاج هذه القطاعات (الباز ،المرحبني 2019).

يوجد مفهوم اخر للتحول الرقمي هو مدى الاستفادة من ثوره المعلومات والاتصالات في تقديم منتجات وخدمات بشكل مبتكر وجديد.

وايضا يعرف التحول الرقمي في مجال الاستثمار بانه تلك العملية التي من خلالها يتم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير العمليه الاستثمارية من الناحية الاجرائية وذلك من خلال تبسيط اجراءات خدمات الاستثمار والتي يمكن توفيرها عن بعد للمستثمرين ومن الناحية الإنتاجية للمشروعات الاستثمارية لتحقق معدل كبير من الانتاجية. (ثوبالي 2019)

وبناء على ذلك نتوصل الى مفهوم الاستثمار الرقمي وهو النمط من الاستثمار الذي يقوم على منظومه التحول الرقمي اجرائيا وانتاجيا أي ان (الاستثمار الرقمي = الاستثمار+ تطور تكنولوجي ومعلوماتي) .

اهم مكونات منظومة التحول الرقمي في مجال الاستثمار

خدمات استثمار رقميه ،فرص استثماريه رقميه ،الشبكة الوطنية لوكلاء المستثمرين المرصد الإلكتروني لفرص الاستثمار الإلكتروني الرقمي ،مجمع اعمال رقمي،ة (معهد التخطيط القومي ،٢٠٢٠)

دور التحول الرقمي في التغيير الهيكلي في مجال الاستثمار

لم يعد التحول الرقمي خيار من عده خيارات بل اصبح ضرورة لكافة المؤسسات والهيئات التي تسعى الى التطوير وتحسين خدماتها وتسهيل الوصول الى المستفيدين وذلك لان التحول الرقمي لا يعني فقط تطبيق التكنولوجيا داخل قطاعات الاقتصادية او المؤسسات بل هو برنامج متكامل يمكن القطاعات الاقتصادية المختلفة والهيئات

والمؤسسات من تطوير طريقه واسلوب عملها وتقديم الخدمات للعملاء المستفيدين منها بشكل اسهل واسرع كما يعمل التحول الرقمي على ربط الكتروني بين القطاعات الاقتصادية المختلفة بعضها البعض لإنجاز الاعمال المشتركة بمرونة وانسجام (معهد التخطيط القومي٢٠٢٠).

كما يساعد التحول الرقمي المؤسسات الحكومية المعنية بالاستثمار على التوسع والانتشار على نطاق واسع للوصول الى أكبر عدد من العملاء .

فوائد التحول الرقمي في مجال الاستثمار

يساعد التحول الرقمي في مجال الاستثمار في التغلب على المعوقات الاجرائية التي تواجه الاستثمار في مصر من خلال تبسيط اجراءات الحصول على التراخيص والموافقات المطلوبة للمشروعات الاستثمارية وكذلك التغلب على معوقات فض وتسويه المنازعات المتعلقة بهذه المشروعات حيث تتمثل تبسيط الاجراءات في توفير خدمه التأسيس الالكتروني للشركات وخاصه ذات المسؤولية المحدودة و يؤدي ذلك الى تحسين وضع مصر في مؤشر بدء الاعمال و هذا المؤشر يتطلب توافر العديد من النقاط مثل:

١- الحصول على خدمه التأسيس الالكتروني من موقع واحد فقط وزياره هذا الموقع مره واحده فقط دون الرجوع اليه مره ثانيه.

٢- استخدام خدمه التأسيس الالكتروني بنسبه لا تقل عن 50% من قبل طالبي التأسيس لهذه الشركات ذات المسؤولية المحدودة.

٣- تخفيض تكاليف الخدمات للاستثمار والاستغناء عن انشاء مقار جديده لفرع الهيئة العامة الاستثمار والمناطق الحرة وتفعيل مبدأ اللامركزية في مجال الاستثمار ليحل محل مبدا التوطين localization.

٤- يحسن التحول الرقمي الكفاءة التشغيلية للمشروعات الاستثمارية عن طريق تخفيض التكلفة والجهد في العملية الإنتاجية.

٦- يساعد التحول الرقمي في خلق لغة موحده للتفاهم بين كافه الجهات المعنية بالعملية الاستثمارية كما يدعم طرق جديده ومبتكرة في تقديم الخدمات من قبل المؤسسات والشركات.

دور التحول الرقمي في تحقيق التغير الهيكلي في استثمارات قطاع تكنولوجيا المعلومات

التحول الرقمي يمثل حجر الزاوية في التنسيق بين الفواعل الرئيسية لمنظومه صناعه تكنولوجيا المعلومات بهدف دعم الاستثمارات المحلية والأجنبية لهذا القطاع من خلال ربط الالكتروني بينهم.

ويساعد التحول الرقمي في زياده دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأنشطة الاقتصادية التي تقدم الخدمات والتطبيقات والمحتوى الذي يؤدي الى خلق اسواق جديده ويقلل التكاليف ويزيد الإنتاجية وبالتالي زياده جاذبيه الاستثمار في هذه الانشطة خاصة بسبب قابليه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الى التكيف وهو الامر الذي يساهم في زياده اثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي(وزاره التخطيط 2018).

مقومات وابعاد منظومه التحول الرقمي في مجال الاستثمار

١- يبدا التحول الرقمي من خلال بناء استراتيجية رقمية لتحسين وضع حالي ويتم ذلك من خلال قياس الامكانيات الرقمية الحالية.

٢- تحديد المتطلبات اللازمة لخطط الاستثمار وتحديد العوائق والتحديات التي تواجه تفعيل منظومه التحول الرقمي.

ولتفعيل منظومة التحول الرقمي وجب توفر ارادة واداره للتغيير لضمان الوصول الى الاهداف الاستراتيجية، ويجب على المؤسسات المعنية بالاستثمار تطبيق اطار رقمي عبر أربعة محاور رئيسيه هي التقنيات والبيانات والاشخاص والعمليات (وزارة لتخطيط،٢٠١٨).

اهم تطبيقات التحول الرقمي في مجال الاستثمار

١-اطلاق بوابه الشبكة الإلكترونية لخدمات المستثمرين

والذي يمثل اداه تنفيذيه للهيئة العامة للاستثمار في تفعيل منظومة التحول الرقمي عبر هذه البوابة وتعود نشأة هذا المركز الى عام ٢٠١٨ ليصبح اداه تنفيذية للهيئة لأنشاء الشبكة الالكترونية لخدمات المستثمرين وذلك بعد تأهيل واعتماد المهنيين الذين يعملون كحلقه وصل بين المستثمرين والهيئة بحيث يتم تقديم كافه خدمات الهيئة الكترونيا من خلالهم دون التعاون الورقي في توفير خدمات الهيئة سعيا نحو هيئه بلا ورق وذلك يمكن تصنيف البرامج التأهيلية لاعتماد هؤلاء المهنيين وفقا لترتيبها تصاعديا من الاقل الى الاعلى وفقا للمستويات الاربع التالية :

المستوى الاول: برنامج مندوب التأسيس الالكتروني المعتمد والذي يستهدف تأهيل المشاركين في ليقوموا بالتأسيس الالكتروني لكل من منشئات الفردية وشركات الاشخاص المطلوب تأسيسها من جانب المستثمرين.

المستوى الثاني: برنامج وكيل التأسيس الالكتروني المعتمد والذي يستهدف تأهيل المشاركين فيه ليقوموا بالتأسيس الالكتروني لشركات الاموال سواء كانت مساهمه مسؤوليه محدودة او توصيه بالأسهم فضلا عن قيامهم بالتأسيس الالكتروني لكل من المنشآت الفردية وشركات الاشخاص.

المستوى الثالث :برنامج وكيل المستثمرين المعتمد بسبب تأهيل واعتماد المشاركين . فيه ليقوموا بالتأسيس الالكتروني لكافه انواع الشركات في مرحله تأسيس هذه الشركات فضلا عن توفير كافه خدمات مرحله ما بعد التأسيس مثل توفير الموافقات والتراخيص واعتماد المحاضر والجمعيات الخدمية الفنية والخدمات الحكومية.

المستوى الرابع: برنامج خبير الاستثمار المعتمد يستهدف تأهيل المشاركين في ليقوموا بالتأسيس الالكتروني لكافه انواع الشركات في مرحله التأسيس فضلا عن توافر الخدمات الاستثمار في مرحله ما بعد التأسيس سواء كان في مصر او غيرها من الدول او التخصص في قطاع استثماري معين مثل قطاع زراعه او صناعه .

تستهدف هذه البرامج تطبيق اشتراطات وضوابط المراكز ذات الصلة حيث يعمل المهنيين المعنيين بمجال الاستثمار ليصبح هذا المجال اكثر تنظيما والذي من شانه القضاء على شكاوي المستثمرين المتعلقة بالتصرفات الغير مهنية و المخالفة من جانب وكلاء المستثمرين والذين لا تراعي ضوابط الاشتراطات التي يتعين عليها بالتزام بها عند التعامل مع المستثمرين وموظفي الهيئة المعنيين بهذا الخدمات(معهد التخطيط القومي.٢٠٢٢) .

اهم السياسات المقترحة لتفعيل التحول الرقمي في مجال الاستثمار

١-تبني السياسات اللازمة لتطبيق حوكمة التحول الرقمي في مجال الاستثمار حيث ادي التطور السريع وزيادة حجم المعلومات الي تعقيد عملية التحكم والاستفادة من التطبيقات المنتشرة في كافة المجالات وبالتالي ظهرت أهمية الترابط بين التكنولوجيا والحوكمة والاعمال .

٣- تبني السياسات التي تستهدف تحقيق الاصلاح الاداري المطلوب لاستكمال منظومة التحول الرقمي في كافة المؤسسات المعنية بالعملية الاستثمارية .

٤- ان نجاح عملية التحول الرقمي في مصر ليست مسؤولية وزارة او جهة معينة بل هي مسؤولية مجتمعية تأتي نتاج خطة عمل تشاركية بين جميع الجهات (اوراق القاهرة ،٢٠٢٢).

الخاتمة

قامت مصر في سبيل السعي الي اللحاق بركب التكنولوجيا الي تطبيق التحول الرقمي وقد حققت تقدم ملحوظ في التحول الرقمي مما ساهم في تعزيز بيئة الاعمال وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر ومع ذلك لاتزال هناك تحديات تتطلب جهود مستمرة لضمان استدامة هذا التأثير من خلال مواصلة الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وتطوير المهارات تمكن مصر من تعزيز مكانتها كوجهة استثمارية رائدة .

تناول البحث دراسة تحليلية لتطور التحول الرقمي في مصر وأثره علي جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وقد تناول البحث مفهوم التحول الرقمي وأهم مزاياه وأهم التحديات التي تواجه تطبيقه بالإضافة الي أهم تطبيقات التحول الرقمي في مصر وتم

دراسة الوضع الراهن للاستثمار الاجنبي المباشر في مصر وأهم التحديات التي تواجهه وكذلك تم التطرق لاهم السياسات والاليات التي تفعل منظومة التحول الرقمي في مجال الاستثمار وقد توصل البحث الي النتائج الاتية :

النتائج :

١- اصبح التحول الرقمي ضرورة ملحة يفرضها التطور المتسارع في استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات لتحسين كفاءة المؤسسات والشركات وتحسين بيئة الاعمال وتسهيل الاجراءات وتعزيز الشفافية مما يمثل مصدر جذب للاستثمار الاجنبي المباشر .

٢- ان تطبيق منظومة التحول الرقمي في مصر مازالت حديثة العهد بالاستثمار بمعني ان خدمات الاستثمار مازالت تتحول وتنتقل من الخدمات المميكنة الي الخدمات الالكترونية الي يتم توفيرها عن بعد وكذلك الحال للعملية الانتاجية للمشروعات الاستثمارية مازالت تبحث اليات لتحويلها الي مشروعات رقمية .

٣-الغالبية العظمي من خدمات الاستثمار يتم توفيرها من خلال الهيئة العامة للاستثمار هي خدمات مميكنة أي ان اجراءاتها تتم باستخدام الحاسب الالي وتقدم للمستثمرين بشكل ورقي وفي عدد محدو يتم توفيره بشكل الكتروني

٤-اتخذت الهيئة العامة للاستثمار بعض الاجراءات لتفعيل منظومة التحول الرقمي في توفير خدماتها ومنها تأهيل وكلاء المستثمرين وانشاء مركز شئون وكلاء المستثمرين .

٥-قانون الاستثمار الجديد رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ يؤكد أهمية عملية التحول الرقمي لخدمات الاستثمار حيث أكد علي أهمية الجانب الالكتروني في العملية الاستثمارية مثل التأسيس الالكتروني والسجلات وغيرها

٦-يساهم تبني مصر لتطبيق التحول الرقمي الي حاجاتها لتوفير بنية تحتية رقمية مما يشجع الشركات الاجنبية الي الاستثمار في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وبالتالي يصبح التحول الرقمي نتيجة للاستثمار الاجنبي المباشر وتسعي معظم الدول التي تطبق التحول لرقمي الي جعله سبب للاستثمار الاجنبي المباشر.

٧-يتطلب التحول الرقمي موارد بشرية مؤهلة بما يتناسب مع استخدام التكنولوجيا والتعامل معها مما يساعد في خلق فرص عمل جديدة و تطوير مهارات القوي العاملة الموجودة.

٨--تعد الهجمات الالكترونية من ابرز المخاطر الامنية التي يواجهها التحول الرقمي لذلك وجب تعزيز التشريعات اللازمة لمواجهه هذه المخاطر ومن هذه التشريعات سرعة اصدار اللائحة التنفيذية لحماية البيانات .

التوصيات

١- التطوير الدائم للبنية التحتية الرقمية ومواصلة الاستثمار في الالياف الضوئية ومراكز البيانات لضمان جودة وسرعة الانترنت لأنها تمثل اهم العوامل الجاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر

٢- اصدار كافة التشريعات المنظمة للمعاملات الالكترونية بما ينظم حقوق وواجبات المستثمرين والدولة المضيفة هذا الاجراء يدعم ثقة المستثمرين الاجانب في نظام الدولة المضيفة وبالتالي زيادة الفرص الاستثمارية .

٣- يجب الاهتمام بعنصر راس المال البشري الضلع الاهم في عملية التحول الرقمي لأن العنصر البشري المؤهل بالمهارات الرقمية عنصر فاعل في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر القادر علي القيادة والداعم للتغيير وذلك من خلال تعزيز التدريب التقني وزيادة الاستثمار في برامج التدريب لتطوير المهارات الرقمية للقوي العاملة والاهتمام بمخرجات المنظومة التعليمية بتخصصات مطلوبة وذات الصلة بالمهارات التكنولوجية والعمل علي رفع كفاءة وتدريب الموظفين العاملين في الجهاز الاداري للدولة بالمهارات الرقمية المطلوبة لقيادة التحول الرقمي وذلك لتجنب مقاومة التغيير النابعة من عدم الفهم وقلة المعرفة بالتطور التكنولوجي .

٤- الشراكة بين القطاع الخاص والدولة وكذلك الجهات ذات الصلة في تفعيل منظومة التحول الرقمي وتعظيم الاستفادة منه ومعرفة التحديات التى تواجهه التنفيذ ومحاولة التغلب عليها حيث ان تطبيق منظومة التحول الرقمي لا يتبع جهه واحدة بل بتضافر كل الجهات ذات الصلة .

٥- تعزيز الربط الالكتروني بين الجهات الفاعلة في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والهيئة العامة للاستثمار ومراكز خدمات المستثمرين المنتشرة في جميع انحاء مصر والمستثمرين المحليين والاجانب وذلك لدعم الاستثمار المحلي والاجنبي في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

٦- اصدار التشريعات واتخاذ الاجراءات المسبقة لحماية المشروعات الاستثمارية من التعثر او الافلاس او الخروج من السوق مما يضمن استمرارها في الانتاج .

٧- .يجب توافر الاطر المؤسسية الجاذبة للاستثمار مثل تعزيز الشفافية و والحد من الفساد وازالة العقبات التي تواجهه المستثمرين وتسهيل الاجراءات وتخفيض الوقت والتكلفة والاستقرار الاقتصادي وتتبع ذلك من خلال مواقع التواصل الاجتماعي كلها عوامل تدعم ثقة المستثمر الاجنبي في الاقتصاد المصري توفير حوافز تنظيمية

المراجع

اولا: المراجع باللغة العربية:١

الكتب:

١. النجار، ف. (٢٠٠٤)، *الاستثمار بالنظم الإلكترونية والاقتصاد الرقمي* .الإسكندرية: بدون ناشر.
٢. النجار، ف. (٢٠٠٧)، *الاقتصاد الرقمي: الإنترنت وإعادة هيكلة الاستثمار والبورصات والبنوك الإلكترونية* .الإسكندرية: الدار الجامعية.
٣. حامد، م. ر. (٢٠٠١)، *الاقتصاد الرقمي* ،سلسلة كراسات، القاهرة: المكتبة الأكاديمية.
٤. البيان. (٢٠٠١)، *خصائص الاقتصاد الرقمي* .جريدة البيان.
٥. جاهين، ب. (٢٠٠٠)، العولمة والتجارة الإلكترونية .القاهرة: الفاروق للنشر.
٦. مراد، ع. ف. (١٩٩٥)، الحكومة الإلكترونية والرقمية .الإسكندرية: دار المعارف.
٧. مظفر، ح. (٢٠٠٦)، *مقومات الاقتصاد الرقمي ومدخل إلى اقتصاديات الإنترنت* .المملكة العربية السعودية: معهد الإدارة العامة - مركز البحوث.

٨. علي، ن. (٢٠٠٦)، *الفجوة الرقمية: رؤية عربية لمجتمع المعرفة* ،سلسلة عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
٩. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. (أعوام مختلفة) *نشرة إنجازات الخطة القومية للاتصالات* .مصر: وزارة الاتصالات.

□الأبحاث والدوريات العلمية:

١. مهران، ح. ح. (٢٠٠٩)،الوضع الراهن لمؤشرات مجتمع المعلوماتية في مصر ودول مجلس التعاون الخليجي وأهم سبل التطوير اللازمة .*المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة*.
٢. الطيب، ع. ع. م. (٢٠١٣)، الاقتصاد الرقمي .*مجلة المال والاقتصاد*، .(72)
٣. الحداد، إ. ف. س. (٢٠١٧)،أثر التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر خلال الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ - ٢٠١٣/٢٠١٤ .*المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية*.
٤. قناوي، ع. م. (٢٠٠٣). مستقبل التجارة الإلكترونية في مصر في ضوء تحديات المنافسة. في *المؤتمر العلمي الثالث والعشرين للاقتصاديين المصريين* .القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع.
٥. مركز دراسات الاقتصاد الرقمي. (٢٠٠٦)، *اقتصاد المعرفة: الإمارات العربية المتحدة* ،سلسلة اقتصاد المعرفة.
٦. مركز بحوث بنك مصر. (٢٠٠١) ، *الاقتصاد الجديد* ،أوراق بحثية.
٧. زكي، ر. (١٩٩٩)، الطريق إلى سياتل: آثار العولمة وأوهام الجري وراء السراب .*مجلة القبس الكويتية*.
٨. لطفي، ع. (٢٠٠٣)، التجارة الإلكترونية مع الإشارة لمصر. في *المؤتمر الدولي للإدارة عن بعد والتجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية* .القاهرة: مركز الخليج للاستشارات الدولية.
٩. لطفي ،ع (٢٠٠٧)، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق العلمي. في *مؤتمر الحكومة الإلكترونية السادس: الإدارة العامة الجديدة والحكومة الإلكترونية* .دبي: الإمارات العربية المتحدة.

١٠. لطفي ،ع (٢٠٠٦)،تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخلق الاستيعاب لدى الأفراد في التعامل معها في مصر. بحث مقدم إلى *المؤتمر السنوي الحادي عشر لإدارة أزمة المعلومات في ضوء تحديات العولمة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.*

١١. صلاح الدين، م.، وعبد الفتاح، م. و. (٢٠١٨)، تأثير الاقتصاد الرقمي على مؤشرات السعادة الاقتصادية في العالم .*المؤتمر السنوي الرابع "من النمو الاقتصادي إلى السعادة الاقتصادية* ."أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.

١٢. المركز المصري للدراسات الاقتصادية. (٢٠١٩)، *أجندة بحثية تفصيلية لدعم الجهد الحكومي في التحول الرقمي للاقتصاد المصري.*

١٣. هاشم، ح.، وعبد الدايم، أ. ح. (٢٠٢٤). قياس أثر التحول الرقمي على النمو الاقتصادي في مصر .*مجلة البحوث التجارية، ٤٦* (4)، .1018–957

١٤. صابر، ج. إ. (٢٠٢٣). التحول الرقمي في الجمهورية العربية: دراسة تحليلية لمنصة مصر الرقمية .*المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات، ٥* (13.2)، .171–135

١٥. رزق، و. م. (٢٠٢٢). دور التحول الرقمي في دعم بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات في مصر في ضوء رؤية ٢٠٣٠ .*مجلة البحوث الإدارية، ٤٠* .(4)

١٦. الحداد، م.، عيسى، م. ع. ش.، شلبي، ز. ف.، عوض، ع. م. س.، الشربيني، أ. ر. (٢٠٢٠). التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر بالتركيز على الاستثمارات.

الرسائل العلمية:

١. إبراهيم، إ. أ. (بدون تاريخ .(*كيفية تحقيق تقدم تكنولوجيا المعلومات العربية من خلال دراسة مقارنة بين دول جنوب شرق آسيا ودول المنطقة العربية*)رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

٢. السيد، ه. أ. (٢٠١١.) *تقييم الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات باستخدام نموذج الأداء المتوازن لدعم التنافسية*)رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

٣. محمود، ع. ف. (٢٠٠٩) *دور الاقتصاد الرقمي في دعم التنمية مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري*)رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

٤. بشر، ع. ن. (٢٠١٧ .(*دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا*) رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة قناة السويس.

٥. عبده، ع. ش. (٢٠١٣)(*دور تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية البشرية في مصر*) رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة قناة السويس.

٦. حسن، و. ر. (٢٠٠٧) .(*تفعيل نقل التكنولوجيا في عملية التنمية الاقتصادية في مصر*) رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة قناة السويس.

٧. حسن، م. أ. (٢٠١٧).(*أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على معدل النمو الاقتصادي المصري*) رسالة ماجستير.

٨. محمد، ش. ج. (٢٠١٠ .(*أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات على أداء البنوك*)رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

٩. الذيدي، م. ن. (٢٠١٧)(.*الذكاء الاقتصادي وإمكانية مساهمته في تنمية الاقتصاد العراقي*) رسالة دكتوراه.

١٠. أمين، م. م. (٢٠١٠)(.*قياس كفاءة نظم تكنولوجيا المعلومات في ظل العولمة لخدمة قطاع الاستثمار في مصر*)رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

١١. المنيسي، س. ف. (٢٠٠٥) (*المتغيرات المؤثرة على الاستثمار المحلي والأجنبي بصناعة تكنولوجيا المعلومات في مصر في ظل آليات السوق الدولية المعاصرة*)رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

١٢. العلمي، ح. (٢٠١٣)(*دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة*)رسالة ماجستير.

١٣. الحاج، أ. م. (٢٠٠٦ .(*الاقتصاد الرقمي وأثره على القطاع المصرفي*)رسالة ماجستير، السودان.

١٤. *صبحي مقار، التقرير الربع سنوي اتجاهات الاستثمارات / سبتمبر ٢٠٢٣)، العدد ٨ أكتوبر ٢٠٢٤، ص ١٢ و١٣ في مصر (يناير/سبتمبر ٢٠٢٤ مقارنة بيناير*

على الرابط:

https://eip.gov.eg/IDSC/Upload/Publication/FullFile_A/5916/%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%af%d8%af-8-%d8%a7%d8%aa%d8%ac%d8%a7%d9%87%d8%a7%d8%aa%20%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d8%ab%d9%85%d8%a7%d8%b1%d8%a7%d8%aa%20%d9%81%d9%8a%20%d9%85%d8%b5%d8%b1-%d9%8a%d9%86%d8%a7%d9%8a-%d8%b3%d8%a8%d8%aa%d9%85%d8%a8%d8%b12024%20%d9%8

5%d9%82%d8%a7%d8%b1%d9%86%d8%a9%20%d8%a8%d9%8a%d9%86%d8%a7%d9%8a%d8%b1-.%d8%b3%d8%a8%d8%aa%d9%85%d8%a8%d8%b12023.pdf

ثانيًا: المراجع الأجنبية

1. Eloteify, A. (n.d.). *Highlights of main countries experiences in building digital economies*. Arab Forum for Digital Economy. www.arabdigitalforum.org
2. Mahbob, A. (1997). *Foreign direct investment in Egypt: How to encourage and maximize the benefits*. www.iceg.org/invest
3. Ministry of Communication and Information. (2008). *The future of internet economy in Egypt: Statistical profile*. Egypt.
4. Martin, & Hilbert. (n.d.). *From industry economics to digital economics: Introduction to transition*. United Nations Publication.
5. Ministry of International Trade and Industry. (1997). *Towards the age of the digital economy for rapid progress in the Japanese economy and world economic growth in the 21st century*.
6. Ismail, M., & Others. (n.d.). *Overcoming impediments to electronic commerce in light of globalization: The case of Egypt*. www.isoc.org
7. International Monetary Fund (IMF). (2007). *World Economic Outlook*. Washington, DC.
8. Julio, P., Pinheiro-Alves, R., & Tavares, J. (2013). Foreign direct investment and institutional reform: Evidence and application to Portugal. *Portuguese Economic Journal*, 12(3), 215–250.
9. Jensen, N. (2008). Political risk, democratic institutions, and foreign direct investment. *Journal of Politics*, 70(4), 1040–1052..

10. Morgan, R. E., & Katsikeas, C. S. (1997). Theories of international trade, foreign direct investment and firm internationalization: A critique. *Management Decision*, 35(1), 68–78.
11. Noorbakhsh, F., Paloni, A., & Youssef, A. (2001). Human capital and FDI inflows to developing countries: New empirical evidence. *World Development*, 29(9), 1593–1610.
12. https://www.investinegypt.gov.eg/Arabic/Pages/WhyEgyptDetails.aspx?categoryid=35#36.
13. https://www.investinegypt.gov.eg/arabic/Pages/WhyEgyptDetails.aspx?categoryid=22#55